



٩٨٧

مزيد
النصيحة
في جمع
اقوال
الاشعة

حسين

المحلي

٢١٧٧

٢٠٢

٢١٦٢
م . م

مريد النعمة في جمع أقوال الأئمة ، تأليف المحلي ،
حسين بن محمد - ١١٧٠ هـ . كتبه محمد عبد رب النبي
سنة ١٣١٥ هـ .

١٧x٢٤ سم

٢٢ س

٤٢ ق

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن .

٩٢٧

الأعلام ٢ : ٢٨١ ، بروكلمان ٢ : ٢٢٢

١ - العبادات ١ - المؤلف

٢ - التاريخ ٢ - تاريخ النسخ .

كتاب مزيد النعمة
 في جمع اقوال الأئمة
 جمع الفقير حسين المحلى
 الشافعي عفي عنه
 اماب

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	مزيد النعمة في جمع اقوال الأئمة
اسم المؤلف	حسين المحلى
تاريخ النسخ	١٢١٥ هـ
عدد الاوراق	٤٤٢
ملاحظات	هذا هو المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كرم هذه الامة باختلاف الامة وجعله سبيلا
لنجاتهم وهدى ورحمة فمن اقتدى بهم نجوا ومن خالف باء النقي
احدهم جدا يكون لنا في الدارين نعمة واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له وهورب العظمة واشهد ان سيدنا ونبينا
محمد عبده ورسوله المبعوث بالحكمة صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
المخرجين لنا من الظلمة **اما بعد** فقد سالتني بعض الاحباب وفقه الله
للمصواب وحماه من الزيف والارتباب ان اجمع له ربيع العبادات
في هذا الكتاب على المذاهب الاربعه بحسب الابواب فاجبت لذلك
مستعينا بالله القادر المالك **وسميته** بمزيد النعمة تجمع اقوال
الامة والله اسأل ان ينفع به من تلقاه بالانصاف وعفى عن عثرات
الاقلام بلا اعتساف فقل ان ينمو مؤلف من عثرات ويخلص مصنف من
هفوات وان الانسان محل النسيان لا سيما في هذا الزمان والى
معتزف بالعجز والتقصير وعدم العلم باليسير فضل عن الكثير
فان تلقى هذا الكتاب بالقبول فذلك هو المطلوب والمأمول
والافكم مصنف في زوايا الاهال وصاحبه من فحول الرجال فكيف
مجسني المحي الحقير المعترف بالجهل والتقصير فان كان ناسنا عن
اخلاص نفع الله به الناس الخواص وان كان ناسنا عن طلب الشهار
قاله يجعله في اخطار وهذا وان الشروع في المقصود بعون
الملك المعبود فاقول **كتاب الطهارة** الماء المستعمل في فرض الطهارة
طاهر غير مطهر عند الثلاثة وقال مالك هو مطهر مادام باقيا
على خلقته وقال ابو يوسف نجاسة وما الورود والخلاف لا ينظر به
اتفاقا والماء المتغير بالزعران ونحوه تغير لا يمنع اطلاق اسم الماء عليه

لا ينظر

لا ينظر به عند الثلاثة واجاز ذلك ابو حنيفة ما لم يطبخ به
او يغلب على اجزائه فيكون غير مطهر بالاتفاق والماء المتغير
بطول الملك او بطين او طحلب او ملح ماء مطهر بالاتفاق وقال
ابن سيرين غير مطهر ويكره الوضوء بماء زفر من عند مالك وبما
شربت منه هرة او رجاجة مخلاة عند أبي حنيفة واذ كانت
الماء قليلا تنجس بملاقات النجاسة وان لم يتغير عند أبي حنيفة والساقى
واحمد في احد الروايتين عنه وفي الرواية الاخرى انه طاهر ما لم يتغير
وهي رواية مالك والمراد بالقليل عند الشافعي دون الفلنين
وعند أبي حنيفة ما لم يبلغ عشر في عشرة فان بلغ فلنين وهما خمسة
رطل بغدادى تقريبا في الاصح عند الشافعي وعند الامام احمد ربع
رطل وستة واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل وبالدمشقي
مائة رطل وثمانين رطلا لم ينجس الا بالتغير وقال مالك ليس
للماء الذي حلته نجاسة حد ينتهي اليه فان تغير طعما او لونا او ريحا
تنجس قليلا كان او كثيرا وهو ما بلغ عشر في عشرة والماء الحار
كالراكد الكثير عند أبي حنيفة واحمد وقال مالك الحار لا ينجس الا
بالتغير قليلا كان او كثيرا وهو المختار عند الشافعي **باب الاواني**
استعمال اواني الذهب والفضة للرجال والنساء حرام بالاتفاق
ومحرم الاختاذ عند الثلاثة وهو الاصح من مذهب امامنا الشافعي
والمصنوب بالذهب حرام بالاتفاق وبالفضة حرام عند الثلاثة
اذا كانت كبيرة لغیر حاجة خلافا لابي حنيفة مطلقا **السؤال**
هو سنة بالاتفاق وقال داود الظاهري واجب وقال اسحق ان
تركه عامدا بطلت صلاته ويكره بعد الزوال للصائم عند الشافعي
واحمد في احد روايتيه وقال ابو حنيفة ومالك والنووي واحمد



عند السافعي وقال ابو حنيفة يعني عن رسل بول
 كرويس الايسر ويظهر مني الاذى الجاف بالفرك عند
 السافعي وقال ابو حنيفة مالك يغسل رطيا كان
 اوياسا واذا وقعت فارة في بئر ونفست وقد نوضا
 بمائها اعادة ثلاث ايام عند ابي حنيفة والافضلة
 يوم وليله وقال السافعي واحدا ان كان الماء
 قليلا اعادة ماظنه ان نوضا منه بعد الوقوع وان
 كان كثيرا ولم يتغير لم يعد وقال مالك اذا كانت
 معينا ولم يتغير فهو طاهر وان كان غير معين
 ففيه قولان واذا استند طاهر نجس اجتهد واستعمل
 ماظنه طاهرا عند السافعي وقال ابو حنيفة ان
 كان عدد الطاهر اكثر اجتهد والا وقال احمد
 لا يتجرى بل يخلطها ببعضها ويتيمم وعند مالك
 روايتان واذا استند ثوبان طاهر ونجس تجرى عند
 ابي حنيفة والسافعي وقال مالك واحد يصلي
 في كل منهما مرة والله اعلم **باب الاستنجاء** هو
 واجب من البول والغائط الملوث عند مالك والسافعي
 وقال احمد يجب لكل خارج غير ریح وطاهر وملايلوك
 وقال ابو حنيفة سنة من نجس يخرج من السبيلين
 ما لم يجاوز المخرج فان جاوز وكان قد راد رهم
 وجب ازالته بالماء وان زاد على الدرهم افترض غسله
 ويجب غسل ما في المخرج عند الاغتسال من الجنابة

والحيض

والحيض والتفاس وان كان ما في المخرج قليلا
 والرطوبة التي تخرج من المعدة نجسة بالاتفاق
 وحكي عن ابي حنيفة انه قال بطهارتها والبول
 والروث نجس عند السافعي مطلقا وقال مالك واحدا
 بطهارتهما من المأكول وقال ابو حنيفة زرق الطير
 المأكول من الحمام والعصافير طاهر وهو القول القديم
 للسافعي وما عداه نجس وقال مالك ان صلي ولم
 يستنج صحت صلاته ولا يجوز الاقتصار في الاستنجاء
 بالاحجار على اقل من ثلاثة عند السافعي واحدا
 وان حصل الاتقاء باقل منها والمراد ثلاث مسحات
 ولو ثلاث اطراف حجر واحد وقال مالك الاعتبار بالا
 فاذا حصل الحجر واحد كفي وقال ابو حنيفة السنة
 انقاء المحل والعدد في الاحجار مندوب لا سنة وقال
 السافعي واحد لا يجزئ في الاستنجاء عظم وروث
 وطعام وقال ابو حنيفة ومالك يتجرى ولكن المسح
 غيرها وقال داود يجوز الاستنجاء بما يقوم مقام الحجر من
 خرف واجربا لاجماع ويحرم لبثه فوق حاجته وبوله
 وتقوطه بطريق او ظل نافع او مورد ماء وتحت
 شجرة ممتدة عند احمد ويكره عند غيره واستقبالا لليلة
 واستندبارها في الصبح حرام عند السافعي ومالك واشهر
 الروايتين عند احمد وقال ابو حنيفة واحدا في الرواية الاخرى
 يكره مطلقا في الصبح والبيان وقال داود يجوز
 مطلقا ويكره عند ابي حنيفة الاستنجاء بالعظم وطعام

نقا

لا دمي او بهيمة واجرو خرف وفحم وزجاج وجص
 وشي محترم كخرقة ديباج وقطن وباليديمتي
 الا من عذر **باب الوضوء** النية واجبة في الوضوء
 والغسل والنييم عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يشترط
 لا تشترط النية الا في النيم ومحل النية القلب والكمال
 ان ينطق بلسانه بما نواه بقلبه وقال مالك يكره النطق
 باللسان ولو اقتصر على النية بقلبه اجزاه بالاتفاق بخلاف
 عكسه والتسمية عند الوضوء مستحبة عند الثلاثة
 وقال احمد واجبة عند الوضوء والغسل والنييم
 وحكي عن داود انه قال لا يجزئ وضوء بها سوا تركها
 عامدا او ناسيا وقال نجيب ان نسيها اجزائه وال
فلا يغسل اليدين قبل الوضوء مستحب عند الثلاثة
 وقال احمد يجب عند القيام من نوم الليل دون
 النهار وقال بعض الظاهرية بالوجوب مطلقا
 والمضمضة والاستنشاق سنتان في الوضوء عند
 الثلاثة وقال احمد واجبان وتخليل اللحية الكثة
 سنة عند الثلاثة وقال مالك بالكراهة ويجزئ
 في مسح الرأس ما ينطلق عليه اسم المسح ولو شعرة في
 حد الرأس عند امامنا السافعي وقال مالك واحدا
 يجب مسح جميع الرأس وقال ابو حنيفة يجب مسح
 ربع الرأس بثلاثة اصابع فلو مسح باصبعين ولو كل الرأس

لم يجز والمسح على العمامة دون الرأس لم يجز عند الثلاثة
 وقال احمد ان كان تحت الحنك منها شيء اجزا ويكفي
 في مسح الرأس الرأس والاذنين مرة عند الثلاثة وقال
 السافعي ليس بثلاث مسحات بما جديد للاذنين
 وهما عضوان مستقلان وقال الزهري هما من الوجه
 يغسل ظاهرهما وباطنهما جمعه وقال الشعبي ما قبل
 متما من الوجه وما ادبر من الرأس ومسح الرقبة
 لا الحلقوم من فعل الوضوء عند ابي حنيفة وقال
 السافعي ومالك ليس بسنة وفي رواية لا احمد انه
 سنة وغسل القدمين في الوضوء مع القدرة فرض
 باتفاق وحكي عن احمد والثوري والاوزاعي
 عن جواز مسح القدمين والترتيب غير واجب
 عند ابي حنيفة ومالك وقال السافعي واحدا
 بوجوبه والموا الالة في الوضوء سنة عند ابي حنيفة
 والسافعي وقال احمد ومالك واجبة والتشفيف
 من الوضوء مكروه عند السافعي وقال الثلاثة مباح
 ويكره الاستعانة في الوضوء عند السافعي وابي حنيفة
باب نواقض الوضوء ينقضه خروج بول وغائط وريح
 ودور وحصالا ريح من قبل عند ابي حنيفة والمذكي
 ناقض الا في قول لمالك والمثني ناقض عند الثلاثة
 وقال السافعي لا ينقض لا يجابه الغسل وخروج نجس
 من البدن ناقض عند احمد ان كثر وقال ابو
 حنيفة ان سال نقض والا لا والقيئ ناقض عند

ابي حنيفة ان ملاء الفم وقال احمد ان كثر نقض
والا لا ومس فرجه بغير اليد لا ينقض بالاتفاق
ومسه بباطن الكف والاصابع ناقض عند الشافعي
وقال ابو حنيفة لا نقض بمسه ذكر نفسه وقال
مالك ان مسه بشهوة نقض والا فلا ومس فرج
غيره ناقض عند الشافعي واحمد سوا كل الملموس
صغيرا او كبيرا او ميتا وقال مالك لا نقض
بمس الصغير وقال ابو حنيفة ينقض مس ذكر
مفتصب بلا حائل وهل ينقض وضوء الملموس ام لا
قال مالك لا نقض وقال الثلاثة بالنقض ولا نقض
بمس الاثنين اجماعا ولا بمس الامرء ولو بشهوة وقال
مالك يجب الوضوء بمسه وهو رواية عن الشافعي
وينقضه مس حلقة الدبر عند الشافعي واحمد وينقضه
لمس بشرتي ذكر وانتي بغير محرم بلا حائل
عند الشافعي وقال مالك واحمد ان كان بشهوة
نقض وقال ابو حنيفة لا نقض بالمس وقال
عطاء ان لمس اجنبية لا تحل له انقض وان لمس زوجته
او امته لم ينقض وينقضه غسل ميت واكل لحم جزور
عند احمد وانفقوا على ان نوم المضطجع والمتكى ناقض
للوضوء واختلفوا فيمن نام على حالة من احوال المصلي
فقال ابو حنيفة لا نقض وان طال نومه الا ان وقع
او اضطجع وقال مالك ينقض في حالة الركوع والسجود
اذا طال دون القيام والقعود وقال الشافعي ان

نام

نام متمكنا لا نقض وان طال نومه وراى الرؤيا ما دامت
اليته بالارض وقال احمد ان طال نوم القاعد والراكم
والساجد فعليه الوضوء وعند الثلاثة اذا انقضت
الطهارة وسك في الحديث بقي على طهارته خلافا لمالك
فصل لا يجوز مس المصحف ولا حمله لمحدث بالاجماع
وعن داود الظاهري الجواز ولا يجوز حمله بغلاف
وعلاقة عند الشافعي ويجوز حمله عنده في اميتة
وتفسير اكر منته ودنانير وقلب ورقة يعود وقال
احمد له حمله بلا مس ونقصه بلمه ويعود **باب**
التيمم لا يرفع التيمم الحديث بالاتفاق وقال داود
يرفعه ولا يجمع بين فرضين بتيمم واحد عند الثلاثة
وقال ابو حنيفة التيمم كالوضوء وبه قال الثوري
والحسن البصري وانفقوا على وجوب التيمم في التيمم
ولا يجوز التيمم قبل دخول الوقت عند الثلاثة خلافا
لابي حنيفة ويجوز للتيمم ان يؤم المتوضئين والميتمين
ان كان لا يلزمه الاعادة بالاجماع وحكى المنع عن
ربيعة ومحمد بن الحسن ولا يجوز التيمم لصلاة العيدين
والجنازة في الحضرة خيف فواتها خلافا لابي حنيفة
واذا اعتذر عليه وجود الماء وخاف فوات الوقت تيمم
وصلى واعاد عند الشافعي وقال مالك لا يعيد وقال
ابو حنيفة يترك الصلاة ويبقى الفرض في ذمته
الى القدرة على الماء ومن خاف من استعمال الماء تلف
عضوا او زيادة مرض او تاخير برء تيمم وصلى والاعادة

عليه وقال عطا الاستباح له التيمم بالمرض اصلا
 ولا يجوز التيمم للمرض الا عند عدم الماء وتعذر
 استعماله ومن وجد الماء لا يكفي وجب استعماله
 وتيمم للباقي عند الامامين وقال ابو حنيفة
 ومالك لا يجب استعماله بل يتركه وتيمم ومن بعضوه
 جبيرة وخاف من نزعها يمسح عليها بالماء وتيمم
 وقال ابو حنيفة ومالك اذا كان بوض جسده
 جريحا فان كان الصحيح اكثر غسله وسقط حكم الجرح لكن
 يستحب مسح بالماء وان كان بالعكس تيمم عن الجرح
 واذا مسح على الجبيرة وصلّى فلا اعادة عليه ان كان
 وضعها على ظهره وفي غير اعضاء التيمم ولم يأخذ من
 الصحيح زيادة على الاستمسك عند السافعي والاعاد
 وقال مالك لا يعيد واذا اعادة فحسن وقال
 ابو حنيفة واحدا لا اعادة عليه ومن لم يجد ماء ولا
 ترابا وحضر وقت الصلاة صلى بلا شيء واعاد
 عند السافعي وقال مالك في احد الروايتين عنه
 واحدا لا اعادة لكن يقتصر على الفرض وقال ابو
 حنيفة لا يصلي حتى يجد احدها ومن كان متطهرا
 وعلى بدنه نجاسة ولم يجد ماء يزيلها به فانه يمسح لها
 كالحديث ويصلي ولا يعيد عند احمد خلا للثلاثة
 فلا يمسح للنجاسة عندهم وقال ابو حنيفة لا يصلي
 حتى يجد ما يزيلها به وقال السافعي يصلي ويعيدون
 فقد اعضاء التيمم وبوجه جراحة صلى بغير تيمم

ولا اعادة عليه عند ابو حنيفة ولا بد للتيمم من
 ضربتين واحدة للوجه والاخرى لليدين عند السافعي
 وابو حنيفة وقال مالك في احد الروايتين واحد
 تجزي واحدة ولا بد للتيمم من تراب طاهر عند السافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يجوز جميع اجزاء
 الارض ويتعين نية وترتيب وموالة عند احمد
 وقال ابو حنيفة والسافعي الموالة سنة **باب**
المسح على الخف يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة
 ايام بلبا لبهن عند الثلاثة وقال مالك لا يؤقت بل
 يمسح في الحضر والسفر الى ان ينزعها او يجنب والسنة
 ان يمسح من اعلاه واسفله عند الثلاثة وقال احمد
 المسح على الاعلا فقط فان مسح اعلاه اجزاه بمخلاق المسح
 من اسفله واختلفوا في قدر الاجزاء في المسح فقال
 ابو حنيفة يجزي ثلاثة اصابع وقال السافعي يجزي
 ما يقع عليه اسم المسح وقال احمد يمسح الاكثر وقال
 مالك يستوعب بالمسح محل الفرض واجمعوا على ان
 المسح على الخفين مرة واحدة يجزي وعلى انه متى نزع
 احد الخفين وجب عليه نزع الاخرى وانفقوا على ان
 اول مدة المسح من الحدث بعد اللبس لا من وقت المسح
 وعن احمد رواية من وقت المسح وقال الحسن البصري من
 وقت اللبس ومتى انقضت مدة المسح بطلت طهارته
 عند الثلاثة وقال مالك هو باق على اصله ولو مسح في
 الحضر ثم سافر او في السفر ثم اقام ثم مسح فقيم عند الثلاثة



وقال مالك هو باقي ابو حنيفة اذا مسح في الحضرة
 سافر قبل انقضاء مدة اتم مسح مسافر واذا كان في الخف
 خرق ولو يسير لم يجز المسح عليه عند الشافعي واحمد وقال
 مالك يجوز ما لم يفسد الخرق وهو قول للشافعي وقال
 داود يجوز المسح على الخف المتخرق بكل حال وقال الثوري
 يجوز ما دام يكن المشي عليه وقال الاوزاعي يجوز
 للمسح على الخف وباقي الرجل وقال ابو حنيفة ان كان
 الخرق مقدار ثلاث اصابع من مقدم القدم لم يجز المسح
 عليه والاجاز ومن نزع خفه وهو يطهر المسح غسل قدميه
 عند ابو حنيفة والشافعي وقال احمد ومالك ان طالت
 مدة المسح يستأنف الطهارة وقال الحسن البصري وداود
 لا يغسل ولا يستأنف ويصلي على حاله حتى يحدث
باب الغسل اجمع الائمة على وجوب الغسل عند النقاء
 الحثاين وان لم يحصل انزال وقال داود وجماعة
 من الصحابة رضي الله عنهم ان الغسل لا يجب الا بالانزال
 ولا فرق بين فرج البهيمة والادمي عند الثلاثة وقال
 ابو حنيفة اذا انفصل عن مقرة الى ظاهر الجسد بشهوة
 وجب الغسل ومتى خرج بتدفق او غيره وجب الغسل
 عند الشافعي وقال الثلاثة يشترط التدفق واذا
 اغتسل ثم خرج منه وجب الغسل ثانيا عند الشافعي
 وقال ابو حنيفة ان كان بعد البول فلا غسل ما لم
 يكن الذكر منتشرا وقت النوم ولا بد من انفصاله عن
 الذكر عند الثلاثة وقال احمد اذا فكر ونظر فاحس

باب الغسل

بانتقال

بانتقال المني من الظهر الى الاحليل وجب الغسل وان
 لم يخرج واذا اسلم الكافر لجنب وجب عليه الغسل
 بعد اسلامه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة مسح
 واذا احاضت المرأة وعليها اجنابة كفها غسل واحد
 بالاجماع وقال داود يجب عليها غسل واحد
 يمنع من حمل المصحف ومسحه بالاجماع ومن قرأ القرآن
 ولو آية عند الشافعي واحمد واجاز ابو حنيفة قراءة بعض
 آية واجاز مالك قراءة اية او آيتين واجاز داود قراءة
 القرآن كله كيف شاء والولادة المجردة عن البذل
 لا تجب الغسل عند ابو حنيفة واحمد ويحرم اللبس
 في المسجد للجنب عند الثلاثة مطلقا وقال احمد يجوز
 مع الوضوء والايلاج بخرق مائة من اللذة لا يوجب
 الغسل عند ابو حنيفة واصابة بكر لم تنزل بكارتها من
 غير انزال لا يوجب الغسل عند ابو حنيفة **باب الحيض**
 اجمع الائمة على ان فرض الصلاة ساقط عن الحائض مدة
 حيضها وانها لا يجب عليها فصاؤها وعلى انه يحرم عليها
 الطواف بالبيت واللبس في المسجد وعلى انه يحرم
 وطؤها حتى ينقطع حيضها واقل زمن حيض فيه المرأة
 تسع سنين فحرية عند الثلاثة وهو المختار عند ابو
 حنيفة واختلفوا هل للانقطاع امد ينتظر ام لا فقال
 مالك والشافعي ليس له حد وقال ابو حنيفة في احدي
 الروايتين ستين سنة وفي رواية خمسة وخمسين وعند
 احمد خمسون واقل الحيض عند الشافعي واحد يوم وليلة

باب الحيض

واكثره خمسة عشر وغالبه ست او سبع وقال
 ابو حنيفة اقله ثلاثة ايام واوسطه خمسة واكثره عشرة
 وقال مالك ليس لاقل حد فيجوز ان يكون ساعة
 واكثره خمسة عشر واقل الطهر بين الحيضتين خمسة
 عشر يوما عند الشافعي والي حنيفة وقال مالك
 عشرة ايام وقال احمد ثلاثة عشر ولا حد لاكثره بالاجماع
 ويجرم الاستمتاع بها بما بين السرة والركبة عند الثلاثة
 وقال احمد يستمتع بما دون الفرج ووطئ قبل الانقطاع
 وقبل الفصل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يجوز
 بعد مجاوزة الاكثر واختلفوا في حيض الحامل فقال
 ابو حنيفة واحمد لا تحيض وقال الشافعي تحيض
 في الاصح وهو قول مالك واختلفوا في المبتدأة فقال
 ابو حنيفة تمكث اكثر الحيض وهو عشرة ايام
 وقال مالك تمكث خمسة عشر يوما وقال الشافعي
 ان ميرت نزل للتمييز والافحسة عشر وقال احمد
 تمكث غالب عادة النساء وهي ست او سبع واختلفوا في
 المستحاضة فقال ابو حنيفة ترد الى عادتها ان كان لها
 عادة والا فلا اعتبار بالتمييز وقال مالك الاعتبار
 بالتمييز دون العادة فان لم تميز فلا حيض اصلا وتصل
 ابدا لكنهما تمكث في الشهر الاول اكثر الحيض وقال الشافعي
 ترد الى العادة والتمييز ان وجد فان وجد احدهما عمل به
 والا فكل المبتدأة ولا يجوز وطئ المستحاضة في الفرج
 عند احمد الا ان خاف العنت واجمعوا على انه يجرم بالنفاس

ما يحرم

ما يحرم بالحيض واختلفوا في اكثره فقال ابو حنيفة واحمد
 اربعون يوما وقال مالك والشافعي ستون يوما وقال
 الليث سبعون يوما واذا انقطع دمها جاز وطؤها
 عند الثلاثة وقال احمد يكره قبل الاربعين **كتاب**
الصلاة اجمع الائمة على ان الصلاة احدى اركان الاسلام وهي
 فرض على كل مسلم بالغ عاقل خال عن حيض ونفاس
 ولا يسقط فرضها عند الموت مادام عقله ثابتا وقال
 ابو حنيفة ان عجز عن الايام براسه سقطت عنه ومن اغشى
 عليه سقطت عنه ما كان في حال الغاية عند الامامين الشافعي
 ومالك وقال ابو حنيفة ان كان الاغما يوما وليلة
 فادون ذلك وجب القضاء والا فلا وقال احمد يقضى
 واجمعوا على ان جاحدها من المكلفين يقتل كفرا واختلفوا
 فيما تركها كسل او نسي او ناسى فقال مالك والشافعي يقتل جلا
 بالسيف ويحرق عليه احكام الاسلام من الغسل والتكفين
 والصلاة عليه والدفن في مقابر المسلمين والارث
 وقال ابو حنيفة حيث ابداء عذرا اخر حتى يصلي وقال
 احمد يقتل كفرا واذا صلى الكافر لا يحكم باسلامه عند
 الشافعي وقال مالك ان صلى طائعا مختارا حكم بسلامه
 وقال ابو حنيفة اذا صلى في المسجد في جماعة حكم
 باسلامه وقال احمد يحكم باسلامه مطلقا حيث صلى
 واختلفوا في الاذان فقال الثلاثة هو سنة وقال احمد
 فرض كفاية على اهل الامصار وقال داود هو واجب لكن
 تصح الصلاة مع تركه وقال الاوزاعي ان نسي الاذان

كتاب الصلاة

وصلى اعاد في الوقت وقال عطاء ان نسي الإقامة اعاد الصلاة
وانفقوا على ان النساء لا يشرع في حقن الاذان ويكره اذا
نهن عند أبي حنيفة وقال الشافعي يقيم ولا تؤذن
فاذا اذنت حرم وقال احمد تؤذن للاولى وتقيم للباقي
واختلفوا في الفاظه فقال ابو حنيفة يكبر في اوله اربع ايات
الاقامة ويثني تكبير اخره كبا في الفاظه ولا ترجع في
الشهادتين وقال مالك الإقامة كلها فرادى وقال
الشافعي واحدا التكبير ولفظ الإقامة مثنى والترجيع سنة
ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها الا للصبح يؤذن
له اذا كان قبل الفجر وبعده عند الشافعي وقال مالك
وقال احمد يكره في رمضان ان يؤذن قبل الفجر والسنة ان
يزاد في اذان الصبح الصلاة خير من النوم ولا يشرع في غيره
وقال الحسن نكس في العشاء ايض وقال النخعي
يشرع في جميع الصلوات والسنة في العيدين والكسوفين
والاستسقاء ينادى لها الصلاة جامعة ويعتد باذان
الصبي والمحدث ولا يعتد باذان النساء وهل له اجرة
على الاذان قال ابو حنيفة واحدا لا اجرة له وقال
الشافعي ومالك يجوز اخذ الاجرة واذا كن في اذانه
صبح الاذان وقال بعض اصحاب احمد لا يصح **فصل**
في الاوقات اجمعوا على ان وقت الظهر اذا زالت الشمس
وانها تحب عند الشافعي ومالك بزوال الشمس وجوبا
موسعا الى ان يصير ظل الشيء مثله وهو اخر وقتها
على المختار عندهما وقال ابو حنيفة يتعلق باخر وقتها

٢ ان ص

فصل

وان

وان الصلاة في اوله افضل واول وقت العصر اذا صار
ظل الشيء مثله وزاد في زيادة واخر وقتها الى غروب
الشمس واول وقت المغرب من غروب الشمس الى
ان يغيب الشفق الاحمر عند امامنا الشافعي وقال مالك
لا اخر له وقال ابو حنيفة واحدا لها وقتان واذا غاب
الشفق دخل وقت العشاء واخره الى طلوع الفجر الثاني
وهو اول وقت الصبح وقال ابو حنيفة الافضل تاخير
صلاة الصبح الى الاسفرار وقال احمد يعتبر حال المصلي
فان كان يشق عليه الثقيليس فالاسفرار افضل والا فتغلب
افضل وتأخير الظهر في شدة الحر الى البراد افضل
اذا كان يصليها في مساجد الجمعة وتجيل صلاة العصر
افضل الا عند أبي حنيفة وتأخير العشاء الى تلك الليل افضل
واختلفوا في الصلاة الوسطى فقال الثلاثة هي العصر
وقال مالك هي الفجر واجمعوا على ان الصلاة لا تصح الا بالوضوء
او النيم عند عدم الماء والوقوف على مكان طاهر وثقيا
القبلة مع القدرة والحلم بدخول الوقت يقينا واجتهادا
واختلفوا في ستر العورة فقال الثلاثة هي من
شرائط الصلاة واختلف اصحاب مالك على قولين فمنهم من
قال انه من شرط الصلاة مع الذكر والقدرة فلو صلى مع
الذكر والقدرة على الستر مكشوف العورة كانت صلاته
باطلة ومنهم من يقول هو واجب في نفسه فلو صلى مع
الذكر والقدرة مكشوف العورة كان عاصيا ويسقط عن

ل

الفرض والاول اصح واختلفوا في النية هل يجوز تقديمها
على التكبير فقال ابو حنيفة واحمد يجوز تقديمها عليه
بيسير وقال الشافعي يجب اقترانها به وتكفي
المقارنة العرفية بحيث لا يبعد غافلا عن الصلاة وانها
لا تصح الا بلفظ وقال الزهري تنعقد الصلاة بمجرد النية
من غير تكبير واختلفوا في التكبير فقال الشافعي يتعين
لفظ الله اكبر وقال ابو حنيفة تنعقد بكل لفظ يدل
على التعظيم كالعظيم للجليل وقال مالك والشافعي اذا
كان يحسن العربية وكبر بغيرها لم تنعقد وقال ابو حنيفة
تنعقد ولا يضر عند مالك ابدال الهمزة واوا والجمع بين
الهمزة والواو ورفع اليدين عند تكبيرة الاحرام سنة
بالاجماع واختلفوا في حده فقال مالك والشافعي الى
حذو اذنيه وقال ابو حنيفة حذو اذنيه ورفع اليدين
في تكبير الركوع والرفع منه سنة عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة ليس بسنة وانفقوا على ان القيام مع القدرة
في الفرض فرض فان عجز عن القيام صلى قاعدا مترجعا
عند مالك واحمد وقال الشافعي مفسر شاقا
ابو حنيفة يقعد كيف شاء فان عجز عن القعود صلى
مضطجعا على جنبه الا يمن مستقبلا عند الشافعي
وقال الثلاثة مستقبيا على ظهره ورجلاه الى
القبلة وقال الشافعي ان عجز عن الاضطجاع صلى
مستقبيا ويومئ الى الركوع والسجود وقال ابو حنيفة
اذا انتهى الى هذه الحالة سقط عنه الفرض والمصلي

في السفينة

في السفينة يجب عليه القيام في الفرض ما لم يخش غرقا
او دوران راس وقال ابو حنيفة لا يجب ووضع اليدين
على الشمال في قراءة الفاتحة سنة عند الثلاثة وقال مالك
السنة ان يرسلها وقال الاوزاعي يخبر وان يكون ذلك
فوق الصدر وقال ابو حنيفة واحمد تحت السرة وان دعاء
الافتتاح مسنون وقال مالك ليس بسنة وصيغته
عند ابى حنيفة واحمد سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك
وتعالى جدك ولا اله غيرك وعند الشافعي وجهت
وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما انا
الا انه يقول وانا من المسلمين وقال ابو يوسف
المستحب ان يجمع بينهما واختلفوا في النعوذ فقال
ابو حنيفة يتعوذ في الركعة الاولى وقال الشافعي
واحمد يتعوذ في كل ركعة قبل القراءة وقال مالك
لا يتعوذ وقال النخعي وابن سيرين يتعوذ بعد
القراءة واختلفوا في القراءة فقال ابو حنيفة
لا يجب القراءة الا في الركعتين الاولتين من الرباعية
ومن المغرب وقال مالك ان ترك القراءة في ركعة
واحدة من صلاة سجد للسهو واجزاة صلاة الا
الصبح فانه ان ترك القراءة في ركعتها استأنف الصلاة
وقال الشافعي واحمد يجب القراءة في كل الركعات
واختلفوا في وجوب القراءة على المأموم فقال ابو حنيفة
لا يجب سوا جهر الامام وخافت فان قرأه مخربا
وقال مالك واحمد لا يجب القراءة بل كره مالك

للمأموم ان يقرأ فيما يجهر به الامام بل يستمع قراءة الامام
وقال احمد يستحب له القراءة فيما خافت فيه الامام
وقال الشافعي تجب القراءة على المأموم وقال الاصم
والحسن بن صالح القراءة سنة واختلفوا في تعيين
ما يقرأ فقال الشافعي واحداً ثنتين الفاتحة في جميع
الصلاة وقال مالك ثنتين في الصبح وقال ابو حنيفة
لا ثنتين واختلفوا في البسملة فقال الشافعي هي اية
من الفاتحة وقال الثلاثة ليست اية منها وهل ياتي
بها ام لا فقال مالك لا ياتي بها وقال احمد ياتي بها سراً
وقال ابو حنيفة قراءة النعوذ والبسملة سنة وقال
الشافعي ياتي بها جهراف في الجهرية وسراً في السرية
فان تركها بطلت صلاته وقال النخعي الجهر بها يدعي
واختلفوا فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن
فقال ابو حنيفة ومالك يقوم بقدر الفاتحة وقال
الشافعي واحداً يسبح بقدرها وهل يقرأ بغير العربية
ام لا قال ابو حنيفة ان كان لا يحسن العربية
قرأ بغيرها وقال الثلاثة لا يقرأ ولو قرأ في المصحف
قال ابو حنيفة نفسد صلاته وقال الشافعي
يجوز وقال احمد في احد الروايتين يجوز في النافلة
دون الفرض وبه قال مالك واختلفوا في الثامنين بعد
الفاتحة فقال الشافعي واحداً يجهر به الامام والمأموم
وقال ابو حنيفة لا يجهر به وقال مالك يجهر
به المأموم دون الامام وانفقوا على ان قراءة السورة

٢٤
بعد الفاتحة سنة في الصبح وفي الأولين من الرباعية
والمغرب دون الأخيرتين وانفقوا على ان الجهر فيما
يجهر به الامام والاسرار فيما يسر به سنة واذا
تعد الجهر فيما يخافت به والاسرار فيما يجهر به
لا يبطل صلاته لكنه تارك للسنة وحكي
عن بعض اصحاب مالك البطلان وهل يجهر المنفرد
في محل الجهر ويسر في محل السر فقال مالك
والشافعي يستحب ذلك وقال احمد لا يستحب وقال
ابو حنيفة هو مخير ان شاء جهر وان شاء خافت
واختلفوا في الطائفة فقال الثلاثة هي فرض وقال
ابو حنيفة سنة والتسبيح في الركوع سنة عند
الثلاثة وقال احمد واجب في الركوع والسجود مرة
واحدة في الكمال ثلاث مرات والرفع من الركوع والاعتدال
واجب عند الشافعي واحداً وقال ابو حنيفة
لا يجب والسنة ان يقول بعد الرفع سمع الله لمن
حمده ولا يزيد المأموم على قوله ربنا لك الحمد
وانفقوا على ان السجود على سبعة اعضاء مشروع
واختلفوا في الفرض من ذلك فقال ابو حنيفة
الفرض جهته وانفقه وقال الشافعي جميع الاعضاء
السبعة وهي الجبهة واليدان والركبتان واطراف
القدمين وقال مالك السجود على بعض الجبهة
والانف جميعاً فلو سجد على الجبهة دون الانف
اعاد في الوقت وان سجد على الانف دون الجبهة

بطلت صلاة فلو سجد على كور عمامته لم يجزه عند
 الشافعي وقال — الثلاثة بخبره والجلوس بين السجدين
 فرض عند الشافعي واحد وقال — ابو حنيفة ومالك
 سنة والسنة ان يعتمد على يديه عند اداء العيَّام
 عند الثلاثة وقال — ابو حنيفة لا يعتمد عليهما
 واختلفوا في التشهد الاول وجلسه فقال الثلاثة
 التشهد الاول مسح وقال احمد واجب وبس
 في التشهد الاول الافتراش وفي الثاني التورك عند
 الشافعي وقال — ابو حنيفة الافتراش فيهما وقال
 مالك التورك في جميع الجلسات والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير سنة
 عند ابى حنيفة ومالك وقال — الشافعي فرض
 وقال احمد ان تركها بطلت صلاة والسلام في
 الصلاة فرض عند الثلاثة خلافا لابي حنيفة
 وانه من الصلاة عند الثلاثة خلافا لابي حنيفة
 وان التسليم الاول فرض على الامام والمأموم والمنفرد
 عند الشافعي وقال — مالك على الامام والمنفرد
 دون المأموم وقال — ابو حنيفة ليست بفرض
 وقال احمد التسليمان واجدان والمسح عند
 مالك ان يسلم المأموم ثلاثا والسنة ان يقنت
 في الصبح عند مالك والشافعي وفي النصف الثاني
 من رمضان في وتر العشاء عند الشافعي وقال —
 ابو حنيفة يقنت في الوتر دائما ومجمله عند الشافعي

واحد

واحمد بعد الرفع من الركوع الاخير وعند مالك
 وابو حنيفة قبله واختلفوا اذا قنت الامام
 في الصبح هل يتابعه المأموم فقال ابو حنيفة
 لا يتابعه وقال — الثلاثة وابو يوسف يتابعه
 واختار الشافعي قنوت ابن عباس وهو اللهم اهدنا
 الخ وعند الثلاثة قنوت ابن مسعود وهو اللهم
 انا نستعينك الخ واذا نكلم او سلم ناسيا او جا
 هلا
 او سبق لسانه لم تبطل صلاة عند الثلاثة وقال
 ابو حنيفة تبطل بالكلام دون السلام ناسيا
 وقال — مالك كلام العامد لمصلحة الصلاة لا يبطلها
 واذا ناب المصلي بشئ في الصلاة سجد الرجل وصدق
 المرأة عند الشافعي وقال — مالك يسجدان جميعا
 واذا فرم المصلي بالتسبيح لا تبطل صلاة عند
 الثلاثة خلافا لابي حنيفة والمروري بين يدي المصلي
 لا يقطع الصلاة عند الثلاثة وقال احمد ان مربي
 اسود قطعها ولا يكره قتل الحية والعقرب في
 الصلاة بالاجماع وقال — النخعي بكرهته ولو
 اكل او شرب عامدا بطلت صلاة فرضا كانت
 او نفلا عند الثلاثة وقال — احمد لا يبطل النقل
 بقليل شرب ولو عمدا واختلفوا في الصلاة في المواضع
 المنهي عن الصلاة فيها فقال احمد تبطل وقال الثلاثة
 تصح مع الكراهة وقال الشافعي اذا كانت المقبرة
 فنبوشت فلا تصح الصلاة فيها ولا كرهت والمواضع

المنهي عنها سبع المقيرة والمجزرة والمزيلة والحمام
وقارعة الطريق واعطان الابل وظهر الكعبة عند
ابي حنيفة بلا حائل وقال الثلاثة لا تصح وعند
مالك يصح النفل دون الفرض انتهى وطهارة النجاسة
عن يدن المصلي وتوبه ومكانه شرط في صحة الصلاة
عند الثلاثة وقال مالك ان صلى عالما بها بطلت
والا فلا تبطل ولو سبق له حدث وهو في الصلاة
بطلت عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يتطهر ويبنى
على صلاته وقال الثوري ان كان حدثه رعا فاقضها
بني وان كان ضحكا او رجحا استأنف والعلم بدخول
الوقت ولو طنا عند الثلاثة وقال مالك لا يسد
من العلم وسر العورة شرط في صحة الصلاة عند
الثلاثة وقال مالك انه واجب للصلاة وليس
بشرط لصحتها وعورة الرجل عند الثلاثة ما بين
السرة والركبة وعن مالك روايتان احدهما
انها كقولهم والثانية انها القبيل والدير والامة
في الصلاة كالرجل وجميع بدن الحرة عورة
الاجهها وكفيها في الصلاة وقال ابو حنيفة
قدمها ليس بعورة فيها ولو انكشف من العورة
شيء لم تبطل الصلاة وقال ابو حنيفة ان
انكشف قدر الدرهم من السوء يمين لم تبطل ولا يبطل
وعنه ان الفخذ اذا انكشف منه اقل من الربع لم تبطل

بالقليل

بالقليل والكثير ومن عجز عن السترة صلى عاريا
لحرمة الوقت وقال ابو حنيفة يصلي جالسا
وقال احمد يومئذ يركع وسجوده وانفقوا على
ان سجود السهو مشروع في الصلاة ثم اختلفوا فيه
فقال احمد والبخي من الحنفية هو واجب وقال
مالك يجب بالنقصان من الصلاة وبسبب الزيادة
وقال ابو حنيفة والشافعي هو سنة ومحله قبل
السلام وعند الشافعي مطلقا وقال ابو حنيفة
بعد السلام وقال مالك ان كان عن نقص
فقبل السلام وان كان عن زيادة فبعده وان اجتمع
سهوان من زيادة ونقص سجد قبل السلام وقال
احمد هو قبل السلام الا ان يسلم ناسيا عن نقص
او شك في عدد الركعات وبني على غالب ظنه فبعد
السلام واذا شك في عدد ما اتى به من الركعات
اخذ بالاقل وسجد للسهو وقال ابو حنيفة ان
كان اول مرة بطلت صلاة وان تكرر منه الشك
بني على الاقل وقال الحسن البصري ياخذ بالاكثر
ويسجد للسهو وقال الاوزاعي متى شك في
صلاة بطلت واذا نسي التشهد الاول وتذكره بعد
بلوغه عند الركوع لم يعد اليه بل يسجد للسهو
عند الشافعي وابي حنيفة والاعاد وقال مالك
ان كان لم يقرأ بخير والاولى عدم العود وان
قرأ لم يعد وقال البخاري يرجع ما لم يشرع في القراءة

وقال الحسن يرجع ما لم يركع ولو قام خامسة
سهوا ثم تذكر فانه يجلس ويسجد للسجدة عند
الثالثة وقال ابو حنيفة ان تذكر قبل السلام
رجع الى الجلوس فان تذكر بعد ما سجد سجدة فات
كان قد قعد في الرابعة في قدر التشهد فقد تمت
صلاته ويضيف الى هذه الركعة ركعة اخرى ويكونان
نفلا وان لم يكن فقد بطل فرضه وصار للجميع
نفلا وسجود الثلاثة سنة عند الثالثة وقال
ابو حنيفة واجب على القارئ والمستمع ولو كان الثاني
خارج الصلاة والمستمع فيها سقط عنه السجود عند
الثالثة وقال ابو حنيفة يسجد بعد الفراغ والوتر
سنة عند الثالثة وقال ابو حنيفة واجب
واقله ركعة واكثره احد عشر عند الشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليمة
واحدة ومن السنن التراويح في رمضان وهي
عشرون ركعة بعشر تسليمات وفعالها في جماعة
افضل وقال ابو يوسف الاحب ان يصلي في بيته
بجماعة وقال مالك صلاة القيام في البيت لمن
قدر عليه احب الي وحكي عن مالك ان التراويح
سنة وثلاثون ركعة فصل في الاوقات
المنهي عن الصلاة فيها وهي خمسة عند الثالثة
وقال مالك اربعة وهي بعد صلاة الصبح والعصر
وعند طلوع الشمس واستوائها وعند الغروب

وقال

وقال مالك يجوز عند الاستئذان هل يفضي
الفوائت فيها ام لا قال مالك واحد يفضي فيها
الفرائض لا النوافل وقال الشافعي يجوز فعل
النافلة التي لها سبب وقال ابو حنيفة ما نهى
عنه لاجل الوقت لا يجوز ان يصلي فيه فرض سوى
عصر يومه ومحل الكراهة في غير حرم مكة عند
الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة واحمد يكره
باب الجماعة صلاة الجماعة سنة مؤكدة على
الاصح عند ابي حنيفة وهو قول للشافعي والاصح
عنده انها فرض كفاية وقال احمد هي واجبة على
الاغنياء وليست شرطا في صحة الصلاة فان صلى
منفرد اجمع القدرة على الجماعة اشهر وصحت صلاته
وتكره الجماعة للنساء عند ابي حنيفة واحمد واقلها
امام ومأموم والسنة ان يقف المأموم على يمين
الامام وقال احمد ان وقف على يساره بطلت
صلاته وشرط الامام ان يكون مسلما عاقلا
ذكرا بالغاعند الثالثة وقال الشافعي لا
يشترط البلوغ وقال احمد لا تنص امامة الفاسق
وتكره امامة العبد والاعمى عند ابي حنيفة
وقال الشافعي البصير والاعمى في الامامة
سواء وتكره امامة من لا يعرف ابواه عند الثالثة
وقال احمد لا تكره ولا تنص امامة النساء للرجال
في الفرائض اتفاقا وجوزها احمد في التراويح خاصة

ولا يجوز تقديم المأموم على الإمام عند الثلاثة وقال
مالك لا يضر وإذا حال بين الإمام والمأمومين
طريق أو نهضت الصلاة عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا تصح وإذا صلى المأموم في بيته والإمام
في المسجد وهو عالم بصلاة الإمام فيه وهناك
حائل يمنع الرؤية لم تصح عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة تصح واقتد المتنفذ بالمفترض صحيح بالاتفاق
وأما المفترض بالمتنفذ فقال الثلاثة لا يجوز وقال
الشافعي يجوز وكذلك من يصلي فرضا خلف فرض
آخر عند الشافعي وقال الثلاثة لا يجوز وهل
الأفقه أولى بالإمامة من الأقران قال الثلاثة
الأفقه أولى وقال أحمد الأقران أولى وتصح صلاة
القائم خلف القاعد عند الثلاثة وقال أحمد يصلون
خلفه فتعودا ويجوز للراكن والساجدان يا أيها المومني
إلى الركوع والسجود عند الشافعي وأحمد وقال
الثلاثة ينبغي للإمام أن يقوم بعد الإقامة وقال
أبو حنيفة إذا قال المقيم حي على الصلاة قام الإمام
وتبعه القوم وارتفع المأموم على إمامه مكره
بالاتفاق إلا لعذر ومن أحرم بفرض منفرد ثم
أدرك الجماعة قبلها انفلا وأدرك الجماعة عند
الشافعي وقال مالك إلا في المغرب فإن صلى
في جماعة ثم أدرك جماعة أخرى أعاد عند الشافعي
وقال أحمد إلا في الصبح والعصر وقال مالك

منصلي

من صلى في جماعة لا يعيد ومن صلى منفردا
لا يعيد إلا في المغرب وقال الأوزاعي والشافعي
أنهما جميعا فرض ومتى أحسن الإمام بداخل وهو
في الركوع أو التشهد الأخير استحب انتظاره عند
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يكره
وإذا سلم الإمام وكان في المأمومين مسبوق
القدم من يتم به الصلاة لم يجز في الجمعة اتفاقا
وفي غير الجمعة قولان للشافعي أصحهما الجواز ولو
نوى المأموم مفارقة الإمام بلا عذر لم يتصل
صلاته عند الشافعي وأحمد ولا تصح الصلاة خلف
أرث أو الشغ عند أبي حنيفة والشافعي إلا لمثله على
الأصح وقال مالك تصح مع الكراهة وهو قول
الشافعي وقال أحمد لا تصح بعذر عن ركن أو شرط
إلا مثله سوى إمام الحي باب صلاة المسافر
القصر رخصته في السفر الجائر عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة هو غير مبني ولا يجوز الترخيص في سفر
المعصية عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز
وإذا بلغ السفر ستة عشر فرسخا وذلك مسيرة
يوم وكيلة جاز له القصر عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة إذا كان ثلاثة أيام وجب القصر في
طويل السفر وقصيره وإذا كان السفر ثلاثة أيام
فالقصر أفضل بالاتفاق ويجوز الإتمام الاعتد
أبي حنيفة ولا يجوز القصر إلا بعد مفارقة عمرات

بلده وقال الحارث متى عزم على السفر جاز له
القصر ولو في منزله واذا افندى المسافر بمقيم لزمه
الاثم عند الثلاثة خلافا لما لك حيث قال اذا درك
من صلاة المقيم ركعة لزمه الاثم والافلا وقال
اسحق بن راهويه يجوز للمسافر القصر خلف المقيم
ولو افندى المسافر بمن يصلي الجمعة لزمه الاثم لان
الجمعة صلاة مقيم والملاح اذا سافر في سفينة فيها
اهله وماله جاز له القصر عند الثلاثة خلافا
لاحمد وكذا الكاردي الذي يسافر اياما وقال احمد
لا يترخص واذا نوى المسافر اقامة اربعة ايام غير
يومي الدخول والخروج صار مقيما عند الشافعي ومالك
وقال ابو حنيفة اذا اقام خمسة عشر يوما وقال
احمد ان نوى اقامة يصلي فيها اكثر من عشرين
صلاة اتم واذا توقع قضا فحاجته قصر ثمانية عشر
يوما عند الشافعي وقال ابو حنيفة قصر ابدا
ومن فاته صلاة في الحضر قضائها في السفر تأم
واذا فاته في السفر قضائها في الحضر تأم عند الشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة ومالك نفق مضورة
ويجوز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
تقدما وتأخرا في السفر عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة لا يجوز ويجوز الجمع بعد المطر بين
الظهر والعصر في وقت الاوى منها عند الشافعي
وقال ابو حنيفة لا يجوز وقال احمد ومالك يجوز

بين المغرب والعشاء دون الظهر والعصر وهذا
مخصوص بمن يصلي بمسجد بعيد بياذى بالمطر
في طريقه واما الوحل من غير مطر فلا يجوز الجمع
به عند الشافعي وقال مالك واحمد يجوز به
فصل اذا التزم القتال واشتد الخوف ضلوا
كيف ما امكن وقال ابو حنيفة يؤخرون
الصلاة الى القدرة وهل يجب حمل السلاح في
صلاة الخوف ام يستحب قال ابو حنيفة يستحب
وهو احد قولين للشافعي وقال مالك والشافعي
في القول الآخر يجب وهل يجوز للرجال لبس الحرير
في الحرب قال ابو حنيفة بالكراهة وقال صاحباه
وباقى الائمة بالجواز واستعمال الحرير بالجلوس عليه
والاستناد اليه حرام بالاتفاق وفي قول لا يجب
حنيفة ان التحريم خاص باللبس باب الجمعة
صلاة الجمعة واجبة على الرجال الاحرار المقيمين
وحكى عن الزهري والتخعي وجوبها على المسافر
اذا سمع النداء ولا يجب على من لم يجد قريبا فان
وجد وجبت عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يجب عليه ومن كان خارج المصر وسمع النداء
وجبت عليه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يجب وان سمع النداء من لا يجب عليه الجمعة
كالمسافر المار ببلد فيها الجمعة تخيير بين فعل الجمعة
والظهر بالاتفاق وهل يكره الظهر في جماعة

يوم الجمعة قال الشافعي لا يكره بل يسن وقال
ابو حنيفة بالكراهة دون الامامين واذا انفق
العید يوم الجمعة فالاصح عند الشافعي ان الجمعة
لا تسقط عن اهل البلد بصلاة العید بخلاف
من حضر من اهل القرى فالراجح عنده سقوطها
عنهم فاذا صلوا العید جاز لهم الا نصرف وقال
ابو حنيفة يجب عليهم وقال احمد تسقط الجمعة
عن الكل بصلاة العید ويصلون الظهر وقال
عطاء تسقط الجمعة والظهر في ذلك اليوم ومن
كان من اهل الجمعة واراد السفر لم يجز له الا ان
يمكنه الجمعة في طريقه او ينتضر بتخلفه عن
الرفقة وهل يجوز له السفر قبل الزوال قال
ابو حنيفة ومالك يجوزاه وقال الشافعي واحمد
لا يجوز الا ان يكون سفر جهاد والبيع بعد اذان
الجمعة حرام ويصح عند ابى حنيفة والشافعي وقال
مالك واحمد لا يصح والكلام حال الخطبة لمن لم
يسمها يجوز عند الشافعي واحمد والمستحب له
الانصات وقال ابو حنيفة لا يجوز وقال مالك
الانصات واجب ويجوز ان يزجر من تخطى الرقاب
ولا تصح الجمعة الا بمصر عند ابى حنيفة والمستحب
ان لا تقام الجمعة الا باذن السلطان عند الثلاثة
وقال ابو حنيفة لا تتعقد الا باذنه ولا تتعقد
الا باربعين عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة

باربعة

باربعة وقال ابو يوسف بثلاثة وقال ابو ثور
الجمعة كسائر الصلاة وقال مالك تتعقد باثنى
عشروا اذا اجتمع اربعون مسافرا واقاموا الجمعة
صحى عند ابى حنيفة اذا كانوا في موضع الجمعة
وقال الشافعي واحمد لا تتعقد واذا كان المسافر
والعید اماما ما في الجمعة هل تصح قال ابو حنيفة والشافعي
ومالك في احدهما رواية بالصحة وقال احمد ومالك
في الرواية الاخرى لا تصح وهل تصح امامة الصبي في
الجمعة قال الثلاثة لا تصح وقال الشافعي في
احدهما رواية بالصحة ومحل الخلاف اذا تم العدد بغيره
فان تم العدد به فلا جمعة اتفاقا واذا حرم
الامام بالعدد المعتبر ثم انقضوا عنه قال ابو
حنيفة ان كان صلى ركعة وسجد فيها سجدة اتمها
جمعة وقال صاحباه ان انقضوا بعد ما احرم بهم
اتمها جمعة وقال مالك ان انقضوا بعد ما صلى
ركعة بسجدتيها اتمها جمعة وقال الشافعي واحمد
يتمها ظهرا ولا تصح الجمعة الا في وقت الظهر عند
الثلاثة وقال احمد يجوز قبل الزوال متى ارتفعت
الشمس قدر رمح ولو شرع فيها في الوقت ثم امس
فيها حتى خرج الوقت قال الشافعي يتمها ظهرا
وقال ابو حنيفة بطلت وبستانف الظهر وقال
احمد ان خرج الوقت قبل التحريم بها صلوا ظهرا
والا جمعة واذا ادرك المسبوق ركعة مع الامام

فقد أدرك الجمعة أو دونها أتمها ظهر عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة تدرك الجمعة بأي قدر أدركه
من صلاة الإمام وقال طاووس لا تدرك
الأبدا راء الخطبتين والخطبتان شرط في انعقاد
الجمعة وقال الحسن البصري هامة واركات
الخطبتين حمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم والوصية بالنفوة وقراءة آية
والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عند السافعي وقال
أبو حنيفة لو سجد أو هلك أجزاء ولو قال الحمد لله
كفاه ذلك وقال صاحباه لا بد من كلام يسبي
خطبة وهو قول مالك في أحد روايته والرواية
الأخرى كابي حنيفة والقيام فيها للقادر واجب
عند السافعي ومالك وقال أبو حنيفة وأحمد
لا يجب والجلوس بين الخطبتين واجب عند السافعي
وبشرط الطهارة في الخطبتين عند السافعي
على الراجح وقال الثلاثة لا يشترط وإذا صعد
على المنبر سلم على الحاضرين عند السافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة ومالك لا يسلم فإن فعل كره وهل يجوز
أن يخطب شخص ويصلي غيره قال الثلاثة يجوز
لعذر وقال مالك لا يصلي إلا من خطب ومن
زحم عن السجود وأمكنه أن يسجد على ظهر إنسان
يسجد عند أبي حنيفة وأحمد وهو الراجح من
مذهب السافعي وقال مالك له تأخير السجود

حتى

حتى يسجد على الأرض وإن أحدث الإمام في الصلاة
جازه إلا استخلاف عند الثلاثة وهو الراجح من
مذهب السافعي ولا يجوز تعدد الجمعة في بلد إلا
لحاجة فإن تعددت لغير حاجة كانت الجمعة للسابق
ووجب على المأخر صلاة الظهر عند السافعي
وإذا صلى إمام الجمعة الظهر صحت الجمعة القوم عند
الثلاثة وقال مالك بطلت جمعهم ووجب
عليهم الظهر والله أعلم باب صلاة العياد
هي سنة عند السافعي ومالك وقال أبو حنيفة
واجبة على الأعيان وقال أحمد هي فرض على الكفاية
ومن سرائطها الاستيطان والعدو واذن الإمام
عند أبي حنيفة وأحمد وزاد أبو حنيفة كونها في المصر
وقال مالك والسافعي ليس كل ذلك بشرط
وانفقوا على تكبيرة الأحرار في أولها واختلفوا في تكبيرات
الروايد بعد هافقال أبو حنيفة ثلاثة في الأولى
وثلاثة في الثانية وقال مالك وأحمد ست في
الأولى وخمس في الثانية وبسخت الذكر بين كل
تكبيرتين عند السافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
ومالك يوالي بين التكبيرات واختلفوا في تقديم التكبيرات
على القراءة فقال مالك والسافعي يقدم التكبيرات
على القراءة في الركعتين وقال أبو حنيفة يكبر في
الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها وعن أحمد
روايتان وانفقوا الثلاثة على رفع اليدين في التكبيرات

وقال مالك الرفع في تكبيرة الاحرام فقط ومن
فأنشه صلاة العيد لا تقضى عند مالك والحنيفة
وقال احمد والسافعي تقضى وهل تقضى ركعتين
او اربع قال السافعي تقضى ركعتين وقال
احمد في احد الروايات عنه انه مخير بين ركعتين
او اربع وهل يتنفل قبلها وبعدها اذا حضرها قال
ابو حنيفة لا يتنفل قبلها وقال مالك اذا كانت
في المصلى لا يتنفل اصلا اماما كان او مأموما وعنه
في المسجد روايتان وقال السافعي يتنفل قبلها
وبعدا وقال احمد لا يتنفل واذا شهدوا يوم
الثلاثين من رمضان برؤية الهلال قضيت صلاة
العيد عند السافعي وقال مالك لا تقضى فان
امكن الجمع في ذلك اليوم صليت فيه والا ففي
الغد وبه قال احمد وقال ابو حنيفة ان صلاة
الفطر تصلى في اليوم الثاني والا في الثاني
او الثالث لعذر ويجوز عند ابي حنيفة تقديم الخطبة
على الصلاة وقال الثلاثة السنة ان يخطب بعدها
والتكبير في عيد النحر مسنون بالاتفاق وكذا في
عيد الفطر الا عند ابي حنيفة وقال داود وجوز
واختلفوا في ابتدائه وانتهائه فقال مالك يكبر
يوم الفطر دون ليلته وانتهاه الى ان يخرج
الامام وعند السافعي من اول ليلة العيد الى ان
يخرج الامام بالصلاة وعند احمد من اول ليلة العيد

الى

الى ان يفرغ من الخطبتين ويكبر في عيد الاضحى من
صبح يوم عرفة الى اخر ايام التشريق وقال مالك
من ظهر يوم النحر الى صلاة الصبح من ايام التشريق
وان التكبيرات سنة خلف الجماعة واما المنفرد
فقال الثلاثة يكبر وقال ابو حنيفة لا يكبر
وهي رواية عن احمد ولا يكبر خلف النوافل عند
الثلاثة وقال السافعي يكبر باب صلاة
الكسوف هي سنة بالاتفاق ركعتان في كل ركعة
ركوعان وقيامان عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
هي ركعتان صلاة الصبح وهل يجهر بالقراءة فيها
او يخفيها قال الثلاثة لا يجهر وقال احمد
يجهر ويسن ان يخطب خطبتين عند السافعي وقال
الثلاثة لا تشن الخطبة ولو حصل الكسوف في
وقت الكراهة قال ابو حنيفة واحمد لا يصلى فيه
ويجعل مكانها تسبيحا وقال السافعي ومالك يصلى
فيه وهل تسن الجماعة في صلاة الكسوف للفقير
قال ابو حنيفة ومالك لا يسن بل يصلى كل واحد
بمفرده وقال السافعي واحمد تسن الجماعة فيها
كالكسوف وغير الكسوف من الايات كالزلازل والصواعق
والظلمة بالنهار لا يسن له صلاة عند الثلاثة وقال
احمد يصلى لكل اية في جماعة وروى عن علي كرم الله
وجهه انه صلى في زلزلة باراسيسقاتش الصلاة
للاستسقاء لجماعة عند الائمة وقال صاحبنا ابو حنيفة

حنيفة

لا تسن الجماعة ويسن بعد ما خطبتان وبديل التكبير
بالاستغفار عند الثلاثة وقال احمد لا يخطبها
وانما هي دعاء واستغفار ويستحب تحويل الوجه في
الخطبة الثانية للامام والمامومين عند الثلاثة
وقال ابو حنيفة لا يستحب وقال ابو يوسف
يسرع للامام دون الماموم واذالم يسبقوا في اليوم الاول
اعادوا ثانيا وثالثا واذ اتضرروا بكثرة المطر سألوا
الله رفعه باب الجنائز اجمعوا على استحباب الاكثار
من ذكر الموت وعلى الوصية مع الصلوة وعلى
تاكيدها في المرض وانفقوا على انه اذا ثبث الموت
يوجه للقبلة والمشهور عن الثلاثة ان الادمى لا يجس
بالموت خلا لابي حنيفة وانفقوا على ان مؤث
يجهزه من راس ماله وانها مقدمة على الديون
وحكي عن طاووس انه قال ان كان ماله كثيرا فمن راس
المال وان كان قليلا فمن الثلث وانفقوا على ان
غسله فرض كفاية وهل الا فضل ان يغسل مجردا
او في قميص قال ابو حنيفة ومالك مجردا مستور
العورة وقال الشافعي واحمد في قميص والاولى
عند الشافعي تحت السماء وقيل تحت مستقف والماء
البارد اولى الا في برد شديد او وجود وسخ كثير وقال
ابو حنيفة المسخن اولى بكل حال وانفقوا ان للزوجة
ان تغسل زوجها وهل للزوج ان يغسلها قال الثلاثة
يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز ولو مات امرأة وليس

هناك

هناك الارجل اجنبي او بالعكس قال الثلاثة
ييمان وقال احمد يلف الغاسل على يديه خرقة
ويغسل بها وقال الاوزاعي يدفن بلا غسل ولا
يتيم ويجوز للمسلم ان يغسل قريبه الكافر عند الثلاثة
وقال مالك لا يجوز والمستحب ان يوضيه
الغاسل ويبسوك أسنانه ويدخل اصبعيه في
منخرينه ويغسلهما وقال ابو حنيفة لا يستحب
ذلك واذ كانت لحية ملبدة سرحها بمشط واسع
الاسنان برفق وقال ابو حنيفة لا يفعل ذلك
واذا غسلت المرأة ضفر شعرها ثلاث قرون وقال
ابو حنيفة ضفيران على صدرها والحامل اذا ماتت
وفي بطنها ولد فانه يشق بطنها عند ابي حنيفة
والشافعي ورواية عن مالك وقال احمد ومالك
في الرواية الاخرى لا يشق والسقط الذي لم تنفخ
فيه الروح لا يغسل ولا يصلى عليه عند الشافعي
وقال ابو حنيفة ومالك لا يغسل ولا يصلى
عليه وقال احمد يغسل ويصلى عليه واذ اسهل
فحكاه كالكبير وقال سعيد بن جبيرة لا
يصلى على الصبي ما لم يبلغ ونية الغاسل غير
واجبة عند الشافعي وابي حنيفة وقال مالك
واحمد بوجودها واذ اخرج من الميت بعد غسله
شيء وجب ازالته عند الثلاثة وقال احمد يجب
اعادة الغسل ان خرج من الفرج والشهيد

١٤٠

في فتال الكفار لا يغسل ولا يصلي عليه عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة يصلي عليه بلا غسل ومثله
 المغنول ظمأ عند ابي حنيفة واحمد الا من جنباً او حض
 ونفاس فيغسل ولو شهيداً والواجب في الغسل ما
 يحصل به الطهارة والمستحب ان يكون في اوله سدر
 وفي آخره كافور وقال ابو حنيفة يغلي الماء بسدر
 او حرض والا فاما الصراح ويكره الفران عنده
 قبل الغسل عند ابي حنيفة **فصل** في التكفين
 تكفينه واجب مقدم على الدين والورثة اجماعاً
 واقل الكفن ثوب والمستحب عند الثلاثة ثلاثة ثواب
 وقال ابو حنيفة ازار وقيص وميزر ومقتعة
 ولفافة وتكفين المرأة في المعصفر والمنعقر والحبر
 مكره عند السافعي واحمد وقال ابو حنيفة
 ومالك لا يكره ولفن المرأة على زوجها عند السافعي
 وابي حنيفة وقال احمد من مالها ان كان لها
 مال وقال مالك ان كان لها مال فمته وان لم يكن
 لها مال فعلى زوجها وقال محمد هو في بيت المال
 والمحرم لا يبطل احرامه بموته فلا يمس طيباً ولا
 يلبس مخيطاً وحكي عن ابي حنيفة انه يبطل فيفعل
 به ما يفعل بسائر الموتى وتكره العمامة عند ابي
 حنيفة **فصل في الصلاة** عليه والصلاة على
 الميت فرض كفاية وقال اصبح من المالكيات
 سنة ولا يكره ايقاعها في الاوقات المنهي عنها

عند السافعي وقال ابو حنيفة واحمد يكره
 في الاوقات الثلاثة وقال مالك يكره عند
 طلوع الشمس وغروبها وصلاتها في المسجد غير
 مكره عند السافعي واحمد وقال ابو حنيفة
 ومالك مكره ويكره النعي للميت والنداء عليه وقال
 ابو حنيفة لا يباس به والولي احق بالصلاة عليه
 وقال ابو حنيفة السلطان احق ثم نائبه ثم
 القاضي ثم امام الحي ثم الولي واذا اوصى لرجل
 ان يصلي عليه لم يكن اولى من الاوليا عند الثلاث
 وقال احمد يقدم على الولي والاب مقدم
 على الابن وقال مالك الابن مقدم على الاب والابن
 على الجدة والابن اولى من الزوج وان كان اباه وقال
 ابو حنيفة لا ولاية للزوج ويكره تغريم الابن
 على ابيه ويقف الامام عند الرجل وعجز المرأة عند
 السافعي وصاحبي ابي حنيفة وقال ابو حنيفة
 عند صدر الرجل والمرأة وقال مالك عند
 صدر الرجل وعجز المرأة وقال احمد عند صدر الرجل
 ووسط المرأة **فصل** وتكبيرات الجنازة اربع
 بالاتفاق وقال ابن سيرين ثلاث وقال حنيفة
 خمس فان زاد الامام على اربع لم تتطأ صلاة وليس
 لمن خلفه متابعتها في الزيادة وقال احمد يتابعه
 الى سبع ويرفع يديه في التكبيرات عند السافعي
 وقال ابو حنيفة ومالك لا يرفع الا في تكبيرة

الاحرام ويقرأ الفاتحة بعد التحريم عند الشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة ومالك لا يقرأ فيها
 شيئا من القرآن وبسلم تسليمتين عند الثلاثة وقال
 احمد واحدة عن يمينه والصلاة على الغائب صحيحة
 عند الشافعي واحمد ولا تكبره الصلاة عليه ليلا
 بالاتفاق وقال الحسن بكرة واذا وجد بعض ميت
 غسل وصلى عليه عند الشافعي ومالك وقال
 ابو حنيفة واحدا ان وجد اكثره صلى عليه والا فلا
 ومن قتل نفسه يصلي عليه بالاتفاق واختلقوا
 هل يصلي عليه الامام قال ابو حنيفة والشافعي
 يصلي عليه وقال مالك من قتل نفسه او قتل
 في حد لا يصلي عليه الامام وقال احمد لا يصلي
 الامام الاعلى الغائب ولا على قاتل نفسه وقال
 الزهري من قتل في رجم او قصاص لا يصلي عليه
 وكبره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه
 وقال الاوراعي لا يصلي على ولد الزنا وقال الحسن
 لا يصلي على النفسا والمفتول من اهل العدل في قتال
 البغاة غير شهيد فيغسل ويصلي عليه عند الشافعي
 ومالك وقال ابو حنيفة هو شهيد لا يغسل
 ولا يصلي عليه وعن احمد روايتان ومن قتل من
 اهل البغي حال الحرب غسل وصلى عليه عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة لا ومن قتل في غير حرب غسل
 وصلى عليه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة ان قتل

بجديدة لم يغسل وان قتل بمقتل غسل وصلى عليه
 ومن مات غير مخنوق لا يجتن بل يترك على حاله
 وهل يجوز تقليم اظفار الميت والاخذ من شاربه
 ان طال قال الشافعي واحمد يجوز وقال ابو
 حنيفة ومالك لا يجوز بل قال مالك يعذر
 فاعله والحمل بين العمودين افضل عند الشافعي
 من الترسيع وقال النخعي للحمل بين العمودين مكروه
 وقال ابو حنيفة واحمد الترسيع افضل والمسني
 خلفها افضل وقال الثوري يمشی الراكب خلفها
 والماسي حيث شاء والميت في البحر ولم يكن يقربه
 ساجل يجعل بين لوجين وبلقي في البحر **فصل**
في الدفن اذا دفن الميت لم يحفر حفرة قبره لدفن آخر
 الا لضيق الارض بعد ان يبلى ولا يستحب الدفن
 في الثابت ويوضع راس الميت عند رجل القبر
 وبسمل برفق عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
 يوضع على حافة القبر مما يلي القبلة ثم يترك
 الى القبر معترضا والسنة في القبر التسطيط عند
 الشافعي وقال الثلاثة التسليم اولى ولا تكبره
 دخول المقبرة بالنهار عند الثلاثة وقال احمد
 مكروه والتغزية سنة قبل الدفن عند ابو حنيفة
 وقال الثلاثة قبله وبعده الى ثلاثة ايام
 وقال الثوري لا تغزية والجلوس للتغزية مكروه
 عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا كراهة والسدا

للاعلام بموته لا بأس به عند أبي حنيفة والشافعي
 وقال مالك هو مندوب وقال أحمد مكره ولا
 يبني ولا يخصص عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
 بجوازها وأجمعوا على أن الاستغفار والدعاء والصدقة
 ينفع الميت ويصل إليه ثوابها والقرأة عند القبر
 مستحبة عند الثلاثة وقال أبو حنيفة مكرهة
 ولا يصل ثواب القرأة للميت عند الشافعي إلا إذا
 نواه الفارئ أو دعاله عقب القرأة ويجوز الاستنجار
 على القرأة عند الشافعي وقال أحمد ثواب القرأة
 يصل إلى الميت وينفع به ويسن زيارة القبور
 للرجال والنساء عند الثلاثة وقال أحمد تسن
 لغير النساء والله أعلم **كتاب الزكاة** أجمعوا على
 أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلى وجوبها في أربع
 أصناف وهي الماشي والأمان وعروض التجارة والأقوات
 وأجمعوا على وجوبها على الحر البالغ العاقل واختلفوا
 في المكاتب فقال أبو حنيفة يجب العشر
 في زرعها لا في غيرها وقال أبو ثور يجب عليه
 مطلقا وقال الثلاثة لا زكاة عليه ولا تسقط
 عن المرتد زكاة استقرت عليه حال الإسلام عند
 الثلاثة خلافا لأبي حنيفة ويجب في مال الصبي
 والمجنون والمخاطب بأخراجها ولها عند الثلاثة
 خلافا لأبي حنيفة وقال الأوزاعي والثوري لا
 يخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون والحول شرط

في الوجوب

في الوجوب بالإجماع فلو ملك نصا يبيع بآء أو
 استبدله في أثناء الحول وقطع الحول عند الشافعي
 وأحمد وقال أبو حنيفة لا ينقطع بالمبادلة
 بالذهب والفضة وينقطع في الماشية وقال
 مالك إن يادله بجنسه لا ينقطع وإذا تلف بعض
 النصاب أو تلفه قبل تمام الحول انقطع عند أبي
 حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد إن قصد
 بآء أو فرار من الزكاة لم ينقطع ويجب الزكاة
 عند تمامه والمال المغصوب والصنل والمجود إذا
 عاد إلى مالكه بلا نمازكي لما مضى عند الشافعي
 وقال الثلاثة لا زكاة للماضي ومن عليه دين
 يستغرق النصاب لا تسقط الزكاة عنه عند الشافعي
 وقال أبو حنيفة وأحمد يمنع وقال مالك الدين
 يمنع وجوب الزكاة في الذهب والفضة دون الماشية
 ويمنع العشر عند أبي حنيفة وأحمد وأجمعوا على
 أن النية شرط فلا تنضم الزكاة إليها وقال الأوزاعي
 لا تنضم إلى النية وهل يجوز تقديم النية على
 الإخراج قال أبو حنيفة يجب مقارنتها للاداء
 أو العزل وقال مالك والشافعي لا بد من النية
 عند الإخراج وقال أحمد إذا تقدمت نية من
 يسير لا يضرو من مات وعليه زكاة أخذت من
 تركته ومن باع أو وهب شيئا من النصاب قبل
 الحول فرار من الزكاة سقطت عنه عند الشافعي

وقال ابو حنيفة واحدا يمنع وقال مالك الدين
يمنع وجوب الزكاة في الذهب والفضة دون المكية
ويمنع العشر عند ابي حنيفة واحمد واجمعوا على
ان النية شرط فلا تصح الزكاة الا بها وقال الاوزاعي
لا تنظر الى النية وهل يجوز تقديم النية على
الاخراج قال ابو حنيفة يجب مقدار ثلثها لا اكثر او
الغزل وقال مالك والشافعي لا بد من النية عند
الاخراج وقال احمد اذا تقدمت بئز من يسير لا يضر
ومن مات وعليه زكاة اخذت من تركته ومن باع
افوهب شيئا من النصاب قبل الحول فإرا من الزكاة
سقطت عنه عند الشافعي وابي حنيفة وقال مالك
واحمد لا تسقط **باب زكاة المملكية** لا تجب الزكاة
الا في الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب ولا تنظر
المالك وكمال الحول وكون المالك حرا مسلما وان تكون
بكائمة عند الثلاثة وقال مالك لا يشترط السور
فصل واول نصاب الابل وفيها شاة وفي
عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي
عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين
حقه وفي احدى وستين جذعة وفي ست وسبعين
بنت لبون وفي احدى وتسعين حقثان فان
زادت على مائة وعشرين قال ابو حنيفة تستأنف
القرينة ففي كل خمس شاة مع حقثين الى مائة

لا خمس مع

وخمس

وخمس واربعين ففيها حقثان وبنت مخاض وفي
مائة وخمسين ثلاث حقاق وتستأنف القرينة
بعد ذلك وقال الشافعي واحمد بن يادة واحدة
على مائة وعشرين بغير الفرض فيكون في كل خمسين
حقه وفي كل اربعين بنت لبون وقال مالك
يخير الساعي بين اخذ ثلاث بنات لبون او حقثين
فان اخرج عن خمس من الابل واحدة قال ابو حنيفة
والشافعي بخبريه وقال مالك واحمد لا تجزي
ولو بلغت ابله خمسًا وعشرين ولم يكن في ابله
بنت مخاض ولا ابن لبون قال مالك واحمد
يلزمه وقال الشافعي بخبر بني سرا واحدة منهما
وقال ابو حنيفة بخبريه بنت مخاض او قيمتها
والبحاني والعرب والذكور والانات في ذلك سواء
ويؤخذ من الصغار صغار ومن المراض مرض واذ
واذا اخرج الحامل مكان الحائل اجزاه وقال مالك
لا يجزي **فصل** واول نصاب البقر ثلاثون وفيها
تببيع وقال الزهري وابن المسيب يجب في كل
خمس من البقر شاة كما في الابل وفي اربعين مسنة
شاة في كل ثلاثين تببيع وفي كل اربعين مسنة
والجواميس كالبقرة في ذلك **فصل** واول
نصاب الغنم اربعون وفيها شاة فاذا بلغ مائة
وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة
ثلاث شياه وفي اربعمائة اربع شياه ثم في كل

ففيها تببيع ومسنة

مائة شاة والضأن والمغز في ذلك سواء فان ملك
عشرين من النعم فولدت عشرين قال الثلاثة
يسئنانف للنساج حولوا قال مالك تركي بزكاة
اصلها والخيل والبغال والحمير اذا كانت معدة
للتجارة ففيها الزكاة اذا بلغت قيمتها نصابا فان لم
تكن للتجارة فلا زكاة فيها الا في الخيل عند ابي حنيفة
اذا كانت سائمة وهي ذكورا واناث فان كانت ذكورا
فقط فلا زكاة فيها وصاحب الخمس مخير ان شاء اعطى
عن كل فرس دينار وان شاء فقومها واعطى عن
مايتي درهم خمسة دراهم ويعتبر النصاب والقيمة
باول الحول والواجب في خمس وعشرين من الابل
شاة فان اخرج بغير اجزاء عند الثلاثة وقال
مالك لا يجزى ومن وجب عليه بذن مخاض فاعطى
حقه من غير طلب جبران قيل ذلك منه بالاثاق
وقال داود لا يقبل وانما يؤخذ المنصوص
عليه والشاة الواجبة في كل مائة من الغنم هي
الجذعة من الضأن والثنية من المغز عند الشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة لا يجزى الا الثني والثنية
وهي التي لها سنذان وقال مالك يجزى الجذعة
من الضأن والثنية من المغز وهي التي
لها سنة كما يجزى الثنية واذا كانت الاغنام كلها
مرضى لا يكلف اخراج صحيح عند الثلاثة وقال
مالك لا يجزى الا الصحيح ويجزى من الصغار صغير

وقال مالك

وقال مالك لا يجزى الا الكبير واذا كانت الماشية
ذكورا واناثا او ذكورا واناثا لا يجزى الا الثني الا
في خمس وعشرين من الابل فيجزي فيها ابن لبون
وفي ثلاثين من البقر ففيها ثلث عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة يجزى من الغنم المذكور بكل حال فان كان
من الغنم عشرين في بلد وعشرين في بلد اخرى وجب
عليه ~~الثلث~~ شاتان عند الثلاثة وقال احمد ان كان
البلدان متباعدا لم يجب شي **فصل** في الخلطة
تأثر في وجوب الزكاة وسقوطها وهو ان يجعل
مال الرجلين او الجماعة بمنزل المال الواحد عند الشافعي
واحمد فاخلطان يركيان زكاة الواحد بشرط ان
يبلغ المال نصابا ويمضي عليه الحول ولا يتمزاح
المالكين عن الاخر ويخدا في المسرح والمراح والمليب
والراعي والفحل وقال ابو حنيفة الخلطة لا تؤثر
بل يجب على كل واحد ما كان يجب عليه منفردا
وقال مالك انما تؤثر الخلطة اذا بلغ مال كل
واحد منهما نصابا واذا اشتركا في نصاب واحد و
اخلطافيه لم يجب على كل واحد منهما زكاة عند
ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي وجبت الزكاة
حتى لو كان اربعون شاة لماية من الاشخاص وجبت
عليهم الزكاة وهل يجب في خلطة الايمان والحبوب
والثمار قال الشافعي يجب فيها كما في المواشي
باب زكاة الزروع يجب زكاة النابت اذا بلغ

بلغ نصابا وهو خمسة اوسق والوسق ستون
صاعا فيجب فيه العشر ان شرب بالمطرا ومن نهر
وان سقى بدولاب او نضح ففيه نصف العشر
والنصاب معتبر في الثمار والزروع الا عند ابي حنيفة
فانه يجب العشر عنده في القليل والكثير ويجب
الزكاة عنده ايضا في كل ما اخرجت الارض
الا الحطب والحشيش والقصب وقال مالك
والشافعي لا يجب الا فيما يدخر كالخضرة والشعير
والارز وعصرة النخل والكرم وقال احمد
يجب في كل ما يؤكل ويدخر من الثمار والزروع حتى
اللوز ونحوه والسمسم والفستق وتمر الكنان
والكمون والكرابا والخردل وقال الثلاثة
لا يجب في شيء من ذلك وقال ابو حنيفة
يجب في الخضروات كلها وعند الثلاثة لا زكاة
فيها واختلفوا في الزيتون فقال ابو حنيفة
ومالك يجب فيه الزكاة والشافعي قولان وعند
احمد لا زكاة فيه ولا زكاة في القطن الا في قول
لا يي يوسف واختلفوا في العسل فقال ابو حنيفة
واحمد فيه العشر وقال مالك والشافعي
لا زكاة فيه واختلفوا في نبات الارض الخراجية
فقال ابو حنيفة لا زكاة فيه وقال الثلاثة
فيها الزكاة ويجب الزكاة في كل جنس على
انفراده عند الشافعي وقال مالك يضم الشعير

الى البر

الى البر في اكمال النصاب واختلفت الرواية عن احمد
وتخص النصار اذا بدا صلاحها عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة لا يصح الخرص وهل يكفي خرص واحد
قال مالك واحد يكفي وهو الراجح عند الشافعي
واذا اخرج العشر من الحب والثمار وبقي عنده
بعد ذلك سنين لا يجب فيه شيء بالا اتفاق
وقال الحسن البصري كلما حال عليه الحول
وجب العشر ويجب العشر على صاحب الزرع عند
الثلاثة وقال ابو حنيفة على مالك الارض
واذا كان لمسلم ارض لاخراج عليها فباعها لذي فلاح
خراج ولا عشر على الذي عند الشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة يجب عليه الخراج وقال ابو يوسف يجب
عليه عشر واحد وقال مالك لا يصح بيعها منه
باب زكاة الذهب والفضة يجب الزكاة في
الذهب والفضة دون غيرها كالجواهر والبواقيت
والزمررد فلا زكاة فيها ولا في مسك وعنبر
وقال الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز يجب
في العنبر الخمس وقال ابو يوسف يجب في اللؤلؤ
والجواهر والبواقيت والعنبر الخمس وقال العنبر
يجب الزكاة في كل ما يخرج من البحر ونصاب
الذهب عشرون مثقالا سواء كان مضمرا وبائرا
تبرا ونصاب الفضة مائتا درهم وفيها ربع
العشر وعن الحسن لا شيء حتى يبلغ اربعين



متفالا فيه امثال وما زاد على النصاب فقيه
 الزكاة بحسابه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
 لا زكاة فيما زاد حتى يبلغ نصابا ولا يضم الذهب
 الى الفضة في كمال النصاب عند الشافعي خلافا
 للثلاثة وهل يضم بالقيمة او بالاجزاء قال ابو
 حنيفة واحمد بالقيمة او بالاجزاء **فصل** ومن
 له دين لا زكاة على مقربه لزمه زكاة ووجب اخراجها
 في كل سنة عند الشافعي وقال ابو حنيفة
 واحمد لا يجب الاخراج الا بعد قبض الدين وقال
 مالك لا زكاة عليه وان مضى سنون فان قبضه في
 سنة واحدة وبكره للانسان ان يشتري صدقته
 واذا اشتراها صاحبه البيع وقال بعض اصحاب
 احمد لا يجوز واذا كان على رجل دين لم يجز استقاطه
 عن الزكاة فلا بد من قبضه ودفعه عن الزكاة وقال
 مالك يجوز وليس في الحل المباح زكاة وقال
 بعض اصحاب مالك ان كان لرجل ولولا عارته اياه
 وجبت الزكاة فيه ولتخاذاوا الى الذهب والفضة
 حرام بالاجماع ويجب فيها الزكاة **باب زكاة**
التجارة تجب الزكاة في عروض التجارة واذا اشترى
 عبد للتجارة وجب على المشتري فطرته وزكاته
 عند تمام الحول عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
 تسقط زكاة فطرته واذا اشترى عرضا للتجارة
 بدون النصاب اعتبر النصاب اخر الحول عند ابي

وقال مالك

حنيفة

حنيفة وقال مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب
 في جميع الحول وزكاة التجارة تتعلق بالقيمة عند
 الثلاثة خلافا لابي حنيفة **فصل** وزكاة المعدن
 والركاز لا يعتبر فيها الحول الا في قول للشافعي
 واختلفوا في قدر الواجب في المعدن فقال ابو حنيفة
 واحمد يجب الخمس وقال مالك والشافعي ربع العشر
 واختلفوا في مصرف المعدن فقال ابو حنيفة
 مصرفه مصرف الفتي ان وجدته في ارض الخراج او العشر
 وان وجدته في داره فهو له ولا شيء عليه وقال
 مالك واحمد مصرفه مصرف الفتي وقال الشافعي
 مصرف الزكاة واختلفوا في مصرف الركاز فقال
 ابو حنيفة مصرفه كالمعدن وقال الشافعي مصرف
 الزكاة وعن احمد قولان احدهما كالفتي والثاني كالزكاة
 وقال مالك هو كالقيمة والجزية بصرفه الامام
 بحسب ما يراه من المصلحة وزكاة المعدن تختص
 بالذهب والفضة عند مالك والشافعي دون غيرها
 من الجواهر وقال ابو حنيفة المعدن كلها يستخرج
 من الارض مما ينطبع كالحديد والرصاص وقال احمد
 تتعلق الزكاة بالمنطبع وغيره حتى الكحل **باب**
زكاة الفطر زكاة الفطر واجبة وقال الاصم وابن كيسان
 وابن اللبان من الشافعية مستحبة وهي فرض عند
 الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة واجبة وليست
 بفرض وهي واجبة على الصغير والكبير وعن علي

رضي الله عنها إنها واجبة على من طاق الصوم والصلوة
 وقال الحسن وابن المسيب لا يجب الأعلى من
 صام وصلى ويجب على الشريك في العبد المشترك
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا زكاة عليها
 ومن له عبد كافر قال أبو حنيفة تلزم السيد
 زكاة خلافاً للثلاثة ويجب على الزوج فطرة زوجته
 عند الثلاثة خلافاً لأبي حنيفة ومن نصفه حر
 ونصفه رقيق قال أبو حنيفة لا فطرة عليه
 ولا على مالك نصفه وقال الشافعي وأحمد تلزمه
 نصف الفطرة بحريته وعلى مالك نصفه نصفها
 وهي رواية عن مالك والثانية على سيده النصف
 ولا شيء على العبد وقال أبو ثور يجب على كل واحد
 منهما صاعاً ولا يعتبر ملك النصاب في زكاة الفطر
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يعتبر وإن يكون
 زائداً عن حاجته وإنها يجب بغروب شمس آخر ليلة
 من رمضان عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يفتقر
 يوم العيد وإنها لا تسقط بالناخير بل تضيق ديناً
 في ذمته ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد بالإنفاق
 وقال ابن سيرين والتخعي يجوز تأخيرها وتخرج
 من البر والشعير والتمر والزبيب والاقط إن كان
 قوتاً وقال أبو حنيفة لا يجزئ الاقط بنفسه
 ويجزئ قيمته قال الشافعي وكل ما يجب فيه العسر
 فهو صالح للأخراج منه كالارز والذرة والدخن

والحصص

والحصص ولا يجزئ دقيق ولا سويق عند مالك
 والشافعي وقال أحمد يجزئ وبه قال الأئمة
 من الشافعية وجوز أبو حنيفة أخراج القيمة عن
 الفطرة وأخرج التمر في الفطرة أفضل عند مالك
 وأحمد وقال الشافعي البر أفضل وقال أبو حنيفة
 ما كان أكثر ثمنها فهو أفضل والواجب صاع والصاع
 خمسة أرطال وثلاثون رطل بالعراقي عند الثلاثة
 وأبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد ثمانية
 أرطال **فصل** وتدفع الزكاة إلى الأصناف الثمانية
 المذكورة في آية إنما الصدقات عند الشافعي وقال
 الأصطخري من الشافعية يجوز صرفها إلى ثلاثة
 من الفقراء والمساكين إن كان المزكى هو المخرج فإن
 دفعها إلى الإمام لزمه تعميم الأصناف لكثرة ما في يده
 فلا يتعذر التعميم وقال الثلاثة إذا دفعت إلى
 واحد أجزاء وبه قال ابن المنذر والسيرازي
 من الشافعية وإذا أخرج زكاة فطرة ثم ردت إليه
 جاز له أخذها عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز
 ويجوز تعجيل الفطرة قبل العيد بيوم أو يومين
 واختلفوا فيما زاد على ذلك فقال أبو حنيفة
 يجوز تقديمها على شهر رمضان وقال الشافعي
 يجوز أخراجها في أوله وقال مالك وأحمد لا يجوز
 تقديمها على وقت الوجوب واختلفوا في الفقير
 والمساكين فقال أبو حنيفة ومالك الفقير هو الذي

بعض كفايته والمسكين هو الذي لا شيء عنده وقال
 الشافعي واحد بالعكس واختلفوا فيما يأخذه العامر
 هو عن الزكاة او عن عمله قال ابو حنيفة واحد
 هو عن عمله وقال مالك والشافعي هو عن
 الزكاة وعند احمد يجوز ان يكون العامر عبدا او من
 ذوى القربى وعنه في الكافر وابيان وقال الثلاثة
 لا يجوز واختلفوا في نقل الزكاة من بلد الى اخرى
 فقال ابو حنيفة يكره الا ان ينقلها الى قرابته
 للمحتاجين او قوم اشد حاجة من اهل بلده فلا يكره
 وقال مالك لا يجوز الا ان يقع باهل بلد حاجة
 فينقلها الامام بهم اجتهاد وقال الشافعي لا يجوز
 نقلها وقال احمد يجوز نقلها الى بلد اخرى نقص
 فيه الصلاة وانفقوا على انه لا يجوز دفعها الى كافر
 وقال الزهري وابن شبرمة يجوز دفعها الى اهل
 الذمة والظاهر من مذهب ابي حنيفة جواز دفع
 زكاة الفطر والكفارة الى الذمي واختلفوا في الغني
 الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه فقال ابو حنيفة
 هو الذي يملك نصيبا من اى مال كان والمستهور
 من مذهب مالك انه يجوز دفعها لمن يملك اربعين
 درهما وقال يعطى للعالم ولو غنيا وقال الشافعي
 الغني من عنده كفاية العمر الغالب ومن كان استغناء
 بعلم يمنع عن الكسب اخذ من الزكاة بخلاف من
 استغاله بالتواقل ومن كان يقدر على الكسب لقوته

٧٧٧

لا يأخذ

لا يأخذ من الزكاة عند الشافعي واحد وقال
 ابو حنيفة ومالك يأخذ ومن دفع زكاة لشخص ثم
 تبين له غناه بعد ذلك اجزاه عند ابي حنيفة
 وقال الثلاثة لا يجزى ولا يجوز دفع الزكاة للوالدين
 وان علوا والمولودين وان سفلا وعند الثلاثة وقال
 مالك يجوز دفعها للمجد والمجدة وابن الابن لسقوط
 نفقته عنده وهل يجوز دفعها الى من يرثه من اقاربه
 كالاخوة والاعمام قال الثلاثة يجوز عن احمد في
 اظهار وابنتيه لا يجوز وانفقوا على عدم جواز دفعها
 الى عبد المذكي واما عبد غيره فقال ابو حنيفة ان كان
 سيده فقيرا جاز دفعها اليه لان ما يملكه العبد يكون
 لسيده وهل يجوز دفعها الى الزوج قال ابو حنيفة
 لا يجوز وقال الشافعي يجوز وقال مالك ان كان
 يستعين بما يأخذه من زكاة زوجته على نفقتها
 لا يجوز وان كان لا يستعين به على نفقتها بل ينفقه
 على اولاده من غيرها جاز وعن احمد وابيان الاظهر
 المنع وانفقوا على منع اخراجها لبناء مسجد وتكفين
 ميت وانفقوا على تخريمها على بني هاشم وهم آل علي
 وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن
 عبد المطلب واختلفوا في بني المطلب فحرمها الثلاثة
 عليهم وجوزها ابو حنيفة ولا يجوز دفعها الى موالى
 بني هاشم اتفاقا والله اعلم **كتاب الصيام** اجمعوا
 على ان الصيام احاد اركان الاسلام وانفقوا على انه يجب

على كل مسلم عاقل بالغ مقيم قادر على الصوم
عن حيض ونفاس فلو صامت الحائض والنفسالم يصح
وبلزمها الفضا وأنه يباح للحامل والمرضع الفطر إذا
خافنا على أنفسهما وولديهما فلو صامتا صح فإن افطرتا
خوفا على الولد لزمهما الفضا والكفارة عند الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة لا كفارة عليهما وقال
مالك تجب على المرضع دون الحامل وقال ابن عمر وابن
عباس تجب الكفارة دون القضاء وانفقوا على أن
للسافر والمريض الذي يرجى برؤه يباح لهما الفطر وإن
صاما صح وإن نضر راكبه الصوم وقال داود
لا يصح الصوم في السفر وقال الأوزاعي الفطر أفضل
مطلقا ومن أصبح صائما ثم سافر لم يجز له الفطر عند
الثلاثة وقال أحمد يجوز واختاره المزني من الشافعية
وإذا قدم المسافر ففطرا أو برئ المريض وبلغ الصبي
أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض في أثناء النهار لم
أمسك بقية النهار عند أبي حنيفة وقال مالك
والشافعي يسجد وإذا أسلم المرتد وجب عليه
قضا ما فاته في حال رده عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يجب وانفقوا على أن الصبي الذي لا يطيق
الصوم والمجنون غير مخاطبين به لكن يوم الصبي
به لسبع ويضرب عليه لعشر فلو أفاق المجنون
لم تجب عليه قضا ما فاته عند أبي حنيفة والشافعي
وقال مالك يجب القضاء عليه وعن أحمد وإبنا

وأما المريض

لمريض الذي يرجى برؤه والشيخ الكبير فانه
لا صوم عليهما بل تجب الفدية عند أبي حنيفة
وهو الأصح من مذهب الشافعي قال أبو حنيفة
يطعم عن كل يوم نصف صاع من برا أو تمر وقال
الشافعي عن كل يوم مد وقال مالك لا صوم
ولا فدية وهو قول للشافعي وقال أحمد يطعم
نصف صاع من تمر أو شعير ومدا من بر أو تفقوا
على أن صوم رمضان يجب برؤية الهلال أو بإكمال
شعبان ثلاثين يوما واختلفوا فيما إذا حال غيم
بعد كمال الثلاثين من شعبان فقال الثلاثة لا يجب
الصوم وعن أحمد الوجوب ويتعين عليه أن
ينوي من رمضان حكما وتثبت الرؤية في الصوم
بشهادة جمع عند أبي حنيفة وفي الغيم بعد
واحد رجلا كان أو امرأة حرا أو عبدا وقال مالك
العبد والمرأة لا يقبلان وعن الشافعي وأحمد
يقبل عدل واحد ولا يقبل في هلال شوال
واحد بالانفاق وقال أبو ثور يقبل ومن
رأى هلال رمضان وجب عليه الصوم فاته
رأى هلال شوال افطر نسرا وقال الحسن
وابن سيرين لا يجب عليه الصوم برؤية وحده
ولا يصح صوم يوم الشك عند الثلاثة وقال
أحمد أن كانت السماء مصححة كره وإن كانت
مغمية وجب وإذا روى الهلال ببلد وجب

على اهله ومن قرب منهم الصوم دون البعيد عنهم
بمسافة القصر عند الشافعي والعارف بالحساب
ان يعمل بحسابه عند الشافعي واتفقوا على ان صوم
رمضان لا يصح الا بالنية وقال زفر من الحنفية
لا يفتقر صوم رمضان الى نية ويروي ذلك عن
عطاء واختلفوا في تعيين النية فقال الثلاثة
لا بد من التعيين وقال ابو حنيفة لا يجب التعيين
بل لو نوى صوما مطلقا او نقلا جاز واختلفوا في وقتها
فقال الثلاثة وقتها في صوم رمضان ما بين غروب
الشمس الى طلوع الفجر وقال ابو حنيفة لا يشترط
تعيين النية فتصح النية عنده ولو قبل نصف النهار
على الاصح ونصف النهار من طلوع الفجر الى الضحوة
ويصح عنده بمطلق النية وبنية النقل ولو كان
مسافرا او مريضا في الاصح وان الكذب والغيب
والشتم لا يبطل الصوم بالاثفاق وقال الافرنج
يبطل صومه بذلك واتفقوا على وجوب القضاء
على من اكل ظنا ان الشمس غابت او ان الفجر لم
يطلع ثم بان خلافا واذا ادرعه القتي لم يفطر
بالاثفاق وقال الحسن يفطر ولو بقي بين اسنانه
طعام فجر ابره ريقه لم يفطر ان عجز عن فحجه فان
ابتلعه افطر عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يبطل صومه وقدره بعضهم بالحصص والحقتة
تفطر الا في رواية عن مالك وبذلك قال داود

والنقطة

والنقطة في باطن الاذن والاحليل يفطر عند
الشافعي وكذا الاسقاط والحجامة لا تفطر عند
الثلاثة وقال احمد يفطر الحاجم والمجوم ومن اكل
شكا في طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه
بالاثفاق وقال عطاء وداود لا قضاء عليه وقال
مالك يفضي في الفرض ولا يكره الاكتمال عند
ابي حنيفة والشافعي وقال مالك واحد يكره واذا
فقط طعم الكحل في حلقه افطر عندهما وقال ابن ابي
ليلى وابن سيرين الاكتمال يفطر واتفقوا على ان
من وطئ في نهار رمضان عامدا عالما فاختارا كان عاصيا
وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه
الكفارة وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا
في على الترتيب عند الثلاثة وقال مالك هي
على التخيير والاطعام عنده اولى وهي على الزوج فقط
عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ان كفر
عن الاول لزمه كفارة للثاني والا فكفارة واحدة فان
تعدد الوطء في يوم لزمه كفارة واحدة عند الثلاثة
وقال احمد ان كفر عن الوطء الاول لزمه كفارة
للثاني وهو كذا واجمعوا على ان الكفارة لا تجب
في قضاء رمضان وقال قتادة يجب واجمعوا على
ان الموطوءة مكرهة او نائمة يفسد صومها وعليها
القضاء ولا كفارة عليها الا في رواية عن احمد ومن

طلع عليه الفجر وهو يجامع ان نزع حاله صومه
ولا كفارة عليه عند الشافعي وقال ابو حنيفة صح
صومه وعليه الكفارة وقال احمد عليه القضاء
والكفارة فان استدام لزمه القضاء والكفارة اجماعاً
والقبلة في الصوم محرمة عند ابى حنيفة والشافعي
في حق من تتحرك شهوة وقال مالك هي محرمة
مطلقاً وقال احمد فسد صومه وعليه الكفارة ولو
نظر شهوة فانزل لم يبطل صومه عند الثلاثة وقال
مالك يبطل ويجوز للشافعي الفطر بالاكل والجماع عند
الثلاثة وقال احمد لا يجوز له الفطر بالجماع فان جامع
لزمه الكفارة عنده واجمعوا على ان من اكل او شرب
في نهار رمضان عامدا لزمه الامساك والقضاء واختلف
في وجوب الكفارة فقال ابو حنيفة ومالك عليه
الكفارة وقال الشافعي واحداً لكفارة عليه فان
اكل او شرب ناسياً لا يفسد صومه عند الثلاثة
وقال مالك يفسد صومه وعليه القضاء وانفقوا
على ان القضاء يحصل بصوم يوم وقال ربيعة
لا يحصل الا باثني عشر يوماً وقال ابن المسيب
يصوم عن كل يوم شهراً وقال النخعي لا يقضى
الا بالف يوم وقال علي وابن مسعود لا يجزى به
صوم الدهر ومن اكل او شرب او جامع ناسياً لم
يبطل صومه عند ابى حنيفة والشافعي وقال مالك
يبطل بالجماع دون الاكل والشرب ويجب به الكفارة

عنده

عنده ولو اكره الصائم حتى اكل او شرب او اكرهت
المرأة حتى مكنت من الوطء فهل يبطل الصوم قال
مالك يبطل وللشافعي قولان اصحهما البطلان
عند الرافي وقال النوى الاصح عدم البطلان
وقال احمد يفطر بالجماع دون الاكل والشرب ولو
سبق ماء المضمضة والاستنشاق الى جوفه من غير
مبالغة قال ابو حنيفة ومالك يفطر وقال الشافعي
واحمد لا يفطر ولو اغشى عليه جميع النهار لم يصح صومه
بالانفاق ومن نام جميع النهار صح صومه بالانفاق
وعن الاصطخري من الشافعية ان صومه يبطل به
ومن فاته شيء من رمضان لم يجز له تأخير قضائه
فان احرى لا عذر حتى دخل اخرائه ولزمه مع القضاء
الكفارة للتأخير عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني من
الشافعية فان مات قبل امكان القضاء فلا حرمة
عليه بالانفاق وقال طاووس وقنادة عليه
الكفارة وان مات بعد التمكن وجبت الكفارة عند
ابى حنيفة ومالك لكن قال مالك لا يلزم الولى ان
يخرج عنه الا ان يوصى به وقال الشافعي يصوم
عنه وليه وقال احمد ان كان صوم نذر صام
عنه وليه والا اطعم عنه ويستحب لمن صام رمضان
ان يتبعه بست من سؤال عند الثلاثة وقال مالك
لا يستحب وانفقوا على صوم الثلاثة الايام البيض

وهي الثالث والرابع والخامس عشر واختلصوا
 في أفضل الأعمال بعد الفريضة فقال أبو حنيفة
 ومالك أعمال البر ثم الجهاد وقال الشافعي
 طلب العلم وقال أحمد الجهاد ومن شرع في صلاة
 أو صوم تطوع استحب له الأثم عند الشافعي
 وأحمد وله قطعها ولا قضاء عليه وقال أبو حنيفة
 ومالك يجب الأثم ولا يكره أفراد يوم الجمعة
 بصوم تطوع عند الثلاثة وقال أحمد وأبو
 بكره ولا يكره السواك في الصوم عند الثلاثة
 وقال الشافعي يكره بعد الزوال واختار النووي
 عدم الكراهة والله أعلم **فصل في الاعتكاف** انفقوا
 على أن الاعتكاف مشروع وأنه مستحب في كل وقت
 وفي العشر الاواخر من رمضان أفضل للرجاء
 ليلة القدر وهي في رمضان عند الثلاثة وقال
 أبو حنيفة هي في سائر السنة وقال الشافعي
 أرجاها ليلة الحادي أو الثالث والعشرون وقال
 مالك هي في أفراد العشر الاخير وقال أحمد
 هي ليلة السابع والعشرون ولا يصح الاعتكاف إلا
 في المسجد عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة
 لا بد من مسجد تقام فيه الجمعة وقال حذيفة
 لا يصح إلا في المساجد الثلاثة المكي والمدني
 والمقدس ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد يئسها
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة الأفضل

اعتكافها

اعتكافها بمسجد يئسها وإذا أذن لتزجيد في الاعتكاف
 وتلبست به هل له منعها من إتمامه قال أبو حنيفة
 ومالك ليس له ذلك وقال الشافعي له ذلك
 وانفقوا على أنه لا يصح إلا بالنية وهل يصح بغير
 صوم عند الثلاثة لا يصح وقال الشافعي يصح
 وليس له زمان مقدر عند الشافعي وأحمد وقال
 أبو حنيفة ومالك أقله يوم ولو نذر شهر بعينه
 لزمه متواليان أو أخل بيوم قضى ما تركه بالاتفاق
 إلا في رواية عن أحمد يلزمه الاستسقاء ولو نذر
 اعتكاف شهر ماقال الشافعي ومالك يلزمه
 الثابع وعنه أحمد روايان ولو نوى اعتكاف يوم
 معين دون ليلة صح عند الثلاثة وقال مالك
 لا بد من أصافة الليلة له ولو نذر اعتكاف يومين
 متتابعين لم يلزمه الاعتكاف الليلة التي بينهما
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يلزمه اعتكاف
 يومين ولبثين وإذا خرج المعتكف لقضاء حاجة
 من بول وغائط أو لاكل والشرب لا يبطل اعتكافه
 إلا أن يكون أكثر من نصف يوم ولو اعتكف بغير
 الجامع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج إليها
 بالاجماع وهل يبطل أم لا قال أبو حنيفة ومالك
 لا يبطل وللشافعي قولان أصحها البطلان إلا أن
 يشترط في اعتكافه وإذا عرض له عبادة مريض
 ونسيب جنازة جاز له الخروج ولا يبطل اعتكافه

عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يبطل ولو باشر المعتكف في الفرج عما يبطل اعتكافه بالاجماع ولا كفارة عليه وعن الحسن البصري والزهري يلزمه كفارة يمين ولو وطئ ناسيا الاعتكاف فسد عند الثلاثة وقال الشافعي لا يفسد ولو باشر فيما دون الفرج بشهوة يبطل اعتكافه ان انزل ولا يكره للمعتكف الطيب وكبس رفيع الثياب عند الثلاثة وقال أحمد يكره ويكره الصمت بالاجماع قال الشافعي لو نذر الصمت في اعتكافه وتكلم لا كفارة عليه وبسبب المعتكف الصلاة والذكر والقرأة بالاجماع واختلفوا في قرأة القرآن والحديث فقال مالك وأحمد لا يستحب وقال أبو حنيفة والشافعي يستحب واجمعوا على ان المعتكف لا يخرج ولا يكسب بالصنعة مطلقا والله سبحانه وتعالى أعلم **كتاب الحج والعمرة** اجمعوا على ان الحج احاد اركان الاسلام وانه فرض على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة واختلفوا في العمرة فقال أبو حنيفة ومالك هي سنة وقال الشافعي وأحمد واجمعوا فرض ويجوز فعل العمرة في كل وقت بلا كراهة عند الثلاثة وقال مالك يكره ان يعتمر في السنة مرتين وقال بعض اصحابه يعتمر في كل شهر مرة والمستحب لمن عليه الحج ان يبادر الى فعله فان اخره جاز عند الشافعي وقال الثلاثة يجب على الفور ومن وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن سقط عنه الفرض

بالاتفاق

بالاتفاق وبعد التمكن لم يسقط عند الشافعي وأحمد ويجب ان يحج عنه من راس ماله سواء وصى به او لم يوصى كالدين وقال أبو حنيفة ومالك يسقط عنه بالموت ولا يلزم ورثته ان يحجوا عنه الا ان يوصى به ويحج عنه من ثلث المال واختلفوا في من ناب عنه هل يحرم بالحج من دويرة اهله قال أبو حنيفة وأحمد من دويرة اهله وقال مالك من خيرا وصى وقال الشافعي من الميقات واجمعوا على ان الصبي لا يجب عليه الحج ولا يسقط عنه بحج قبل البلوغ ويصح باذن وليه عند الثلاثة ان كان مميزا والا احرر عنه وليه وقال أبو حنيفة لا يصح احرار الصبي بالحج وشرط وجوب الحج الاستطاعة بالزاد والراحلة فان لم يجدها وقد رعى المني وله صنعة يكتسب منها استحب له الحج بالاتفاق وان احتاج الى مسالة الناس كره له الحج وقال مالك ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج ومن استأجر لخدمة اجزاه حجه عند الثلاثة خلافا لأحمد ومن غصب مالا وجح به او دابة يحج عليها صح حجه عند الثلاثة خلافا لأحمد ولا يلزمه بيع المسكن للحج بالاتفاق ولو كان معه مال يكفيه للحج وهو محتاج الى شراء مسكن فله شراء المسكن وقال الغزالي يصرف للحج ويشترط امن الطريق فلو كان يعلم انه لو سافر يحصل له حجارة في الطريق لا يجب عليه الحج عند الثلاثة وقال مالك ان

كانت الحفارة يسيرة لا يسقط عنه وهل يجب الحج
في البحر اذا غلبت السلامة قال الثلاثة وللشافعي
قولان اصحهما الوجوب ولا يلزم المرأة حج حتى يكون
معها من تامين به على نفسها من زوج او محرم بكل
قال ابو حنيفة واحمد لا يجوز لها الحج الا معها وقال
مالك يجوز لها الحج في جماعة النساء وقال الشافعي
اذا كان مع امرأتين ثقتين ومن غصب عن الحج لهرم
او مرض ووجد اجرة من الحج عنه لزمه الحج عند الثلاثة
وقال مالك المفصوب لا يجب عليه الحج واذا استأجر
من يحج عنه وقع الحج عن المحجوج عنه بالا اتفاق والافعي
اذا وجد قايما لزمه الحج عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يلزمه ويجوز النيابة في حج الفرض عن الميت
بالاتفاق وفي حج التطوع خلاف قال ابو حنيفة
ومالك يصح وقال الشافعي لا يصح ولا يحج عن
غيره الا اذا سقط فرض الحج عنه فان كان عليه فرض
انصرف الى فرض نفسه عند الشافعي واحمد في احد
روايتيه والثانية لا ينعقد احرامه الا عن نفسه
ولا عن غيره وقال ابو حنيفة ومالك يجوز مع
الكراهة ومن عليه الفرض لا يجوز له ان يتطوع
بالحج فان فعل انصرف للفرض عند الشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة ومالك يجوز ان يتطوع بالحج قبل
اداء الفرض وينعقد احرامه بما قصده والاجارة
على الحج جائزة بلا كراهة عند الشافعي وقال مالك

بالكراهة

بالكراهة ومنعها ابو حنيفة ويجوز للافاقي القرآن
او التمتع او الافراد بالا اتفاق واختلفوا في المكي فقال
ابو حنيفة يكره له التمتع والقرآن واختلفوا في
الا فضل فقال ابو حنيفة القرآن افضل من
التمتع للافاقي ثم الافراد وقال مالك والشافعي
الافراد افضل مطلقا وقال احمد التمتع افضل
ولا يجوز ادخال الحج على العمرة بعد الطواف بالاتفاق
واما ادخال العمرة على الحج فاجازه ابو حنيفة ومالك
ومنه احمد وللشافعي قولان ويجب على المتمتع اذا
لم يكن من حاضر المسجد الحرام وكذا على القارن دم
بالاتفاق وقال داود وطاووس لا دم على القارن
وقال الشعبي على القارن بدنة واختلفوا في حاضري
المسجد الحرام فقال الشافعي واحمد اذا كان فيه على
مسافة لا تقصر فيه الصلاة وقال ابو حنيفة
من كان دون الميقات الى الحرم وقال مالك هم اهل
مكة وذى طوى ويجب على المتمتع دم بالا حرام
بالحج عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك
يرحمى حجرة العقبة واختلفوا في جواز وقت اخراجها
فقال ابو حنيفة ومالك لا يجوز ذبح الهدي
قبل يوم النحر وقال الشافعي بعد الفراغ من
العمرة واذا لم يجد الهدي في موضعه انقل الى الصوم
وهو ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله
ولا يصوم الثلاثة الا بعد الاحرام بالحج عند مالك

والشافعي وقال ابو حنيفة واحدا في احد الروايتين
 اذا احرمت بالعمرة حاز له صومها وهل يصومها في
 ايام التشريق قال الشافعي وابو حنيفة لا يجوز وقال
 مالك واحمد يجوز ولا يفوت صومها يفوت يوم عرفة
 الا عند ابى حنيفة فانه يسقط صومها ويستقر الهدى
 في ذمته ولا يجب بناخير صومها غير القضاء وقال احمد
 ان اخره بلا عذر لزمه دم واذا وجد الهدى وهو
 في صومها استحب له الانتقال الى الهدى عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك واما صوم السبعة
 ففي وقتها للشافعي قولان اصحهما اذا رجع الى اهله
 وهو قول احمد والثاني الجواز قبل الرجوع وهل
 يصوم اذا خرج من مكة قال مالك بيدك
 واذا فرغ من اعمال الحج وبه قال ابو حنيفة
 واذا فرغ الممنوع من اعمال العمرة صار حلالا لسواها
 الهدى او لم يسقط عند مالك والشافعي وقال
 ابو حنيفة واحمد ان كان ساق الهدى لم يجز له
 التحلل الى يوم النحر فيستمر على احرامه ويجزم
 بالحج على العمرة فيصير قارنا ثم يحلل **فصل**
 المتوافقت قسمان زمانية ومكانية فالزمانية
 سؤال والفعلة وعشر ليال من ذي الحجة عند
 الشافعي فلا يدخل يوم النحر عنده وقال ابو حنيفة
 واحمد يدخل يوم النحر وقال مالك شهر
 ذي الحجة فان احرمت بالحج في غير شهره انعقد عمره

عند

عند الشافعي وقال الثلاثة ينعقد حجه مع الكراهة
 وقال داود لا ينعقد اصلا واما المكانية فميقا
 المكي نفس مكة ومن كان داره بعيدا عن
 الميقات فان شاء احرمت من داره وان شاء من الميقات
 بالا اتفاق واختلفوا في الافضل فقال ابو حنيفة
 الاحرام من داره افضل وهو الاصح عند الشافعي
 ومن بلغ ميقانا لم يجز له مجاوزته بلا احرام فان
 فعل لزمه العود اليه ليحرم منه بالا اتفاق وقال
 النخعي والحسن البصري الاحرام من الميقات غير
 واجب واذا امتنع عليه العود لخوف او ضيق وقت
 لزمه دم لمجاوزته الميقات بالا اتفاق وقال سعيد بن
 جبير لا ينعقد احرامه ومن دخل مكة غير محرم لم
 يلزمه القضاء عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يلزمه
 الا اذا كان ميكا واختلفوا في تطيب البدن
 للاحرام فقال الثلاثة يستحب ومنعه مالك
 ويكره التطيب في الثوب بالا اتفاق وينعقد الاحرام
 بالنية عند الثلاثة وقال ابو حنيفة بالنية
 مع الثلبية او سوق الهدى وقال داود ينعقد
 بالثلبية والثلبية سنة عند الشافعي واحمد وقال
 مالك ان ترك الثلبية وجب عليه دم ونقطع الثلبية
 عند حجرة العقبة عند الثلاثة وقال مالك بعد
 زوال يوم عرفة **فصل** يحرم على المحرم عشرة اشياء
 بالا اتفاق لبس المخيط والجماع ومفدماته والتزويج

وقتل واستعمال الطيب وازالة الشعر والظفر
ودهن الراس والحية والمرأة في ذلك كالرجل إلا أنها
تليس المحيط وتستر راسها دون وجهها وتختلف
هل للمحرمان يستظل تحت محمل أو غيره قال
ابو حنيفة والشافعي يجوز وقال مالك وأحمد
لا يجوز فإن فعل الزممه دم عندهما وإذا لبس القبا
على كتفيه ولم يدخل يديه في كميه وجب عليه فدية
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا فدية عليه
ومن لم يجد أزارا جاز له لبس السروال ولا فدية عليه
عند الشافعي وأحمد وقال ابو حنيفة ومالك
عليه الفدية ومن لم يجد النعلين جاز له لبس الخفين
ويقطع أسفل الكعبين عند الثلاثة وقال أحمد
لا يجوز لبسهما بلا قطع وهل عليه فدية قال
ابو حنيفة يلزمه فدية ويجوز أن يجعل الطيب في
في ظاهر ثوبه دون بدنه وفي طعامه وإن يتجر بالعود
والند عند أبي حنيفة ولا فدية في أكله وإن
ظهر رجليه ووافقه مالك على ذلك ويجرم الأدها
الطيبة كالورد والياسمين ويجب فيه الفدية
وأما غير الطيبة كالشريح فيجزم استعماله في الراس
والحية وقال ابو حنيفة يحرم استعماله في جميع
البدن وقال مالك لا يدهن بالشريح الأعضاء
الظاهرة كالوجه واليدن والرجلين وقال الحسن
ابن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس

والحية

والحية ولا يجوز للمحرمان يعقدن كما حالنفسه وغيره
ولا أن يوكل فيه بالاجماع فإن فعل لم يعقد عند
الثلاثة وقال ابو حنيفة يعقد ويجوز له مراجعة
زوجته عند الثلاثة وقال أحمد لا يجوز وإذا قتل
صيدا وجب الجزاء القيمة لما لكه أن كان مملوكا عند
أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد جزاء في
المملوك وإذا دل على الصيد من قتله حرم على الدال
ولا جزاء عليه عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة
يجب على كل منهما جزاء كما ملاح حتى لو كان الدال
جماعة وجب على كل واحد منهما جزاء ويجرم على المحرم
أكل الصيد فإن كان الصيد غير مأكول لم يحرم قتله
على المحرم وقال ابو حنيفة يحرم على المحرم قتل
كل وحش ويجب بقتله الجزاء الذي والمحرم لو
طبيب ناسيا أو جاهلا بالتحريم لا كفارة عليه عند
الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك عليه الكفارة
ولو ليس قتيصا ناسيا ثم تذكر فيترعد حالا من
رأسه بالاتفاق وقال بعض الشافعية يشقه
ولو حلق شعرا أو قلم ظفرا ناسيا أو جاهلا لزمه
الكفارة إلا في قول للشافعي ولا يفسد حجه وهو
الراجح ويجوز للمحرم حلق رأس الحلال وقلم ظفره
ولا شيء عليه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
لا يجوز ذلك وعليه صدقة ويجوز للمحرمان أن يغسل
بالسدر عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجوز

ويلزمه الفدية وان حصل على بدنه وسخ جازله
 ازاله وقال مالك يلزمه صدقة وبكره للمحرم الا كمال
 بالامد وقال ابن المسيب يمتنع ولا يئتي في الفصد
 والحجامة عند الثلاثة وقال مالك فيه صدقة وثقوا
 على ان الحلق فيه الفدية وانها على التخيير بين ذبح شاة
 او اطعام ستة مساكين لكل مسكين مدا وصيام ثلاثة
 ايام واختلفوا في القدر الذي يجب به الفدية فقال
 ابو حنيفة حلق ربع راسه وقال مالك الحلق ما
 يحصل به اماطة الاذي عن الراس وقال الشافعي
 ثلاث شعرات وعن احمد روايتان احدهما كالشافعي
 والثانية كابي حنيفة واذا حلق نصف راسه بالغداة
 والنصف الاخر بالعشي وجب كفارتان عند الشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة اذا كانت المحظورات غير قتل
 الصيد تعددت في مجلس واحد وجب كفارة واحدة
 سواء كفر في الاول او لم يكفر وان تعدد المجلس تعددت
 الا ان يكون التعدد لشيء واحد كمرض وقال مالك
 يقول الى حنيفة في الصيد ويقول الشافعي في غيره وان
 وطئ المحرم بالحج او العمرة قتل التحلل الاول فسد نسكه
 ووجب المضى في فاسده والقضاء على الفور بالاتفاق
 ويلزمه عند الشافعي واحد بدنه وقال ابو حنيفة
 ان وطئ قبل الموقف فسد حجه ويلزمه شاة وان كان
 بعده لم يفسد ويلزمه بدنه وهو ظاهر مذهب مالك
 كالشافعي وان الاحرام لا يرتفع بالوطئ بالاتفاق

وقال

وقال داود يرتفع به وهل يلزمه ما ان يفرقا
 في محل الوطئ الظاهر من مذهب ابى حنيفة و
 الشافعي انه يستحب وقال مالك واحمد
 بوجوبه واذا تعدد الوطئ ولم يكفر عن الاول
 قال ابو حنيفة يلزمه شاة سواء كفر في الاول
 او لا ان لم يتكرر في مجلس واحد وقال مالك
 لا يلزمه بالوطئ الثاني شيء وللشافعي قولان
 احدهما يجب كفارة ثانية قيل بدنه كالاول
 وقيل شاة والاخر كفارة واحدة وقال احمد
 ان كفر عن الاول وجب بالثاني بدنه واذا قتل
 بشهوة او وطئ فيما دون الفرج فانزل لم يفسد
 حجه ويلزمه بدنه عند الثلاثة وقال مالك
 يفسد ويلزمه بدنه والقضاء عليه واذا قتل
 صيدا له قتل من النعم يلزمه المثل عند مالك
 والشافعي وقال ابو حنيفة يلزمه القيمة واذا
 اشترى الهدي من الحرم وذبحه فيه جاز عند
 الثلاثة وقال مالك لا بد ان يسوقه من الحل
 الى الحرم واذا اشترى جماعة في قتل صيد يلزمهم
 جزا واحد عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
 يلزم كل واحد جزا كاملا والحمام وما اشبهه
 يضمن بشاة والمجاورة من الحل الى الحرم يضمن
 بقيمتها وما هو اصغر من الحمام يضمن بالقيمة
 بالاتفاق وقال داود لا شيء فيه وبجيب

على الفارن ما يجب على المقر في ما يرتكبه عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة يجب عليه كفارتان وفي قتل
 الصيد جزان فان فسد احرامه لزمه القضاء للقاء
 وهي دمان واحد للقران وواحد للاقسا دونه
 قال احمد والحلال اذا اخذ صيدا من الجبل الى الحرم
 كان له ذبحه والنصف فيه عند الثلاثة وقال
 ابو حنيفة لا يجوز ويحرم قطع شجر الحرم بالانفاق
 ويضمن بالحزاع عند الشافعي وفي الشجرة الكبيرة
 بقرة وفي الصغيرة شاة وقال ابو حنيفة
 ان قطع ما انبتته الاربعون فلا شيء عليه وان
 قطع ما انبتته الله كان عليه الخراج ويحرم قطع
 حشيش الحرم لغير الدوا والعلق بالانفاق
 ويجوز قطعه للدوا وعلق الدواب عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة لا يجوز وقتل صيد حرم
 المدينة حرام وكذا قطع شجره وهل يضمن
 ام لا للشافعي قولان الصحيح انه يضمن والثاني
 لا يضمن وهو مذهب ابي حنيفة والدم الواجب
 للاحرام لا يختص بمكان **فصل** من دخل مكة
 شرفها الله لا تنسك بل لزيارة او تجارة هل
 يجب عليه ان يحرم بحج او عمرة او يسكن له ذلك
 للشافعي قولان اصحهما انه مستحب والثاني
 واجب الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصيدا وقال
 ابو حنيفة لا يجوز لمن رآه الميقات ان يدخل الحرم

الاحرام ما واما من دونه فيجوز دخوله بغير حرم
 وقال ابن عباس رضي الله عنه لا يجوز لاحد
 ان يدخل الحرم بغير احرام ودخل مكة مخير
 ان شاء دخلها ليلا او نهارا بالانفاق وقال النخعي
 واستحق دخولها ليلا افضل ويستحب الدعاء عند
 رؤية البيت ورفع اليدين فيه والامام مالك
 لا يرى ذلك وطواف القدوم سنة عند الثلاثة
 وقال مالك ان تركه مطيفا لزمه دم وشرط
 الطواف الطهارة وسر العورة عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة يصح من غير ترتيب ويعبد ما
 دام بمكة فان خرج الى بلد لزمه دم وقال
 داود اذا نسيت اجزا او ادم عليه وتقبل الحج والسجود
 عليه سنة وقال مالك السجود عليه بدعة والركن
 اليماني يستلمه بيده ويقبلها عند الشافعي ولا يقبله
 وقال ابو حنيفة يستلمه بيده وهو قول مالك
 وروى الخري عن احمد انه يقبله والركنان الشاميان
 لا يستلمان وعن ابن عباس وابن الزبير وجابر ثلثهما
 ويستحب الرمل والاضطباع لا شيء عليه بالانفاق
 وقال الحسن البصري والثوري يلزمه دم والقرأة
 مستحبة وكرهها مالك ومن احدث حال الطواف
 نظروني وللشافعي قولان بالبنا والاستئناف
 وركعتا الطواف واجبتان عند ابي حنيفة وهو
 قول للشافعي وقال احمد واجب يجزئ دم ولا ي

حَنِيفَةَ قَوْلَانِ الْاَوَّلُ وَاجِبٌ وَالثَّانِي مُسْتَحَبٌّ وَلَا يَدَّ
 اَنْ يَبْدَأَ بِالصَّغِيرِ وَيَنْتَهِيَ بِالْمَرْوَةِ فَإِنْ عَكَسَ لَا يَجُزُّ بِهِ
 عِنْدَ الثَّلَاثَةِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا حُجُوجَ عَلَيْهِ
 وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْمَعَ فِي الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
 عِنْدَ الثَّلَاثَةِ وَقَالَ مَالِكٌ يَجِبُ وَالْمَشْيُ وَالرُّكُوبُ
 سِوَا عِنْدَ الثَّلَاثَةِ وَقَالَ أَحْمَدُ الرُّكُوبُ أَفْضَلُ وَالْمَشْيُ
 بِمِزْلَةِ سَنَةِ بِلَا تَفَاقٍ وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَالتَّخَمُّعُ
 رَكْنٌ وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْإِجْمَاعِ فَلَوْ صَلَّى
 كُلُّ وَاقْتٍ مِنْهُمَا فِي وَقْتِهِ جَازَ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ وَقَالَ
 أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجُزُّ بِهِ ذَلِكَ وَالرَّمْيُ وَاجِبٌ بِلَا تَفَاقٍ
 وَلَا يَجُزُّ بِغَيْرِ الْحَجَّارَةِ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
 يَجُزُّ بِكُلِّ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ وَقَالَ دَاوُدُ لَا
 يَجُزُّ بِكُلِّ شَيْءٍ وَيُسْتَحَبُّ الرَّمْيُ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
 بِلَا تَفَاقٍ فَإِنْ رَمَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ جَازَ عِنْدَ
 الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ لَا يَجُزُّ
 الرَّمْيُ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَقَالَ مَحْمَدٌ وَالتَّخَمُّعُ
 وَالتَّوَرُّ لَا يَجُزُّ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ
 مَعَ أَوَّلِ حَصَاةٍ مِنْ رَمَى جَمْرَةِ الْعَقِيَّةِ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ
 وَقَالَ مَالِكٌ يَقْطَعُهَا بَعْدَ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ
فصل أفعال يوم النحر أربعة الرمي والنحر
 والحلق والطواف والمستحب عند الثلاثة أن يأتي
 بها على الترتيب وقال أحمد الترتيب واجب
 والأفضل خلق جميع الراس واختلقوا في الواجب

فقال

فقال أبو حنيفة الربع وقال مالك الكل
 والأكثر من أصحابه ثلاث شعرات وهو قول الإمامين
 ويبدأ الحالق بالشق الأيمن وقال أبو حنيفة
 بالأيسر ومن لا شعر برأسه يسكن له أمر الراس
 وقال أبو حنيفة لا يستحب ويستحب سوف
 الهدى واستعاره في صفحة سنامه الأيمن عند الشافعي
 وأحمد وقال مالك في الجانب الأيسر وقال أبو حنيفة
 الاستعار محرم ويستحب تقليد الأبل والغنم فعلين
 عند الثلاثة وقال مالك لا يستحب تقليد الغنم
 وإذا كان الهدى تطوعا فهو باق على ملك مالك
 بالاتفاق ينصرف فيه إلى أن يخرج وإن كان مندورا
 زال ملكه عنه وصار للمسلمين فلا يباع ولا يبدل
 عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز وما وجب
 من الدماء لأبوك كل منه عند الشافعي وأحمد
 وقال أبو حنيفة يؤكل من دم القران والتمنع
 وقال مالك يؤكل من جميع الدماء الواجبة الأدم
 الصيد وفدية الأذى ويكره الذبح ليلا وقال
 مالك لا يجوز وأفضل بقعة الذبح للمعتمر المروءة
 والحاج منى وقال مالك لا يجوز للمعتمر النحر إلا
 عند المروءة ولا للحاج إلا بمضى **فصل** وطواف
 الأفاضة ركن بالاتفاق وأول وقت من نصف ليلة
 النحر وأفضله من ضحوة يوم النحر إلى آخره وقال
 أبو حنيفة أوله وقت طلوع الفجر الثاني وآخره

ثاني ايام التشريق فان اخره الى الثالث لزمه دم
ورمي الجمار الثلاث من واجبات الحج بالاتفاق وقال
ابن المباحثون رمي جمرة العقبة ركن لا يتحلل من الحج
الا بالانابة وبجيب ان يبدأ بالتي تلي مسجد الخيف
ثم الوسطى ثم جمرة العقبة وقال ابو حنيفة
ان رمي منعكسا اعد فان لم يفعل فلا يبيئي عليه ويسجد
ان يخطب الامام في ثاني ايام التشريق عند الثلاثة
وقال ابو حنيفة لا يسحب وله ان ينفر في اليوم الثاني
مالم تغرب الشمس وقال ابو حنيفة مالم يطلع الفجر
واذا حاضت المرأة قبل طواف الاقضية لم تنفر حتى
تطهر وتطوف ولا يلزم الجمال حبس الجمال لها بل ينفر
مع الناس ويركب غيرها مكانها عند الشافعي واحمد
وقال مالك يلزم الجمال اكثر مدة الحيض وعند ابى
حنيفة ان الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتنفر مع
الجماعة وطواف الوداع من واجبات الحج على المشهورين
اقام فلا ورايع عليه وقال ابو حنيفة لا يسقط
الا بالاقامة ومن احصر العدو عن الوقوف لوطواف
او السعي وكان يمكنه الوصول لذلك من طريق اخر لزمه
سلوكه بعد او قرب ولم يتحلل وقال ابو حنيفة ان
احصر عن الوقوف والمبيت جميعا فله التحلل او عن
احدهما فلا يتحلل وقال ابن عباس لا يتحلل الا ان
كان العدو كافرا واذا التحل لزمه دم وقال مالك لا شيء
عليه واذا التحل وكان حجه فرضا هل يجب عليه القضاء

للشافعي

للشافعي قولان اظهرهما الوجوب والمشهور عند الثلاثة
عدم الوجوب وحكي عن مالك انه قال متى احصر عن
الفرع بعد الاحرام سقط عنه ولا قضاء على المشطوع
عند الشافعي ومالك واحمد في احد الروايتين وقال
ابو حنيفة يجب القضاء بكل حال فرضا او تطوعا مالم
يتحلل واذا احصر بمرض تحلل عند الشافعي ان شرط التحلل
به وقال مالك واحمد لا يتحلل بالمرض وقال ابو حنيفة
يجوز التحلل مطلقا ومتى احرم العبد بغير اذن مولاه صح
احرامه وللسيد تحليله بالاتفاق وقال داود لا ينفق
احرامه والامة كالعبد الا اذا كان لها زوج فيعتراذته
مع الولي وقال محمد لا يعتبر اذن الزوج وللرأة ان
تحرر بحجة الاسلام من غير اذن زوجها عند الثلاثة
وللشافعي قولان اصحهما المنع وهل للزوج تحليلها من
الفرع للشافعي قولان اظهرهما ان له ذلك وقال
ابو حنيفة ومالك ليس له تحليلها وللزوج منعها من
حج التطوع في الابدان فان احرمت به كان له تحليلها

عند الشافعي والله اعلم
وكان الفراغ من كتابة هذه
النسخة المباركة في ارجب
الفردي ١٢٤١ هـ
على يد كاتبها
الفقيه الفقير
الى الله تعالى
محمد بن الحسين الغني
عم

فهرست كتاب مزيد النعم في اختلاف الاموال

صحيفه

باب لقضاء الحوائج
بسم الله الرحمن الرحيم
عليك بالاستغفار ع...
الفهم والصلاح على النبي
صلى الله وسلم ع...
... والاسم العظيم
يا وروز يا كريم
على الطاعة بالنفس
واختتم بالصلاة على النبي

الموضوع	صحيفه
خطبه الكتاب	٢
كتاب الطهارة	٣
باب الاواني	٤
باب السواك	٥
باب النجاسة	٦
باب الاستنجاء	٧
باب الوضوء	٨
باب نواقض الوضوء	٩
فصل لا يجوز من المصحف	١١
باب التيمم	١٢
باب المسح على الخف	١٣
باب الغسل	١٤
باب الحيض	١٥
كتاب الصلاة	١٧
باب صلاة المسافرين	٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

٢٩

٣٠

٣١

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥

٣٦

٣٧

٣٨

الموضوع

فصل اذا التحم القتال	٢٢
باب الجمعة	٢٣
باب الحائض	٢٤
فصل في التكفين	٢٥
فصل في الصلاة عليه	٢٦
فصل وتكبيرات الحائض	٢٧
فصل في الاذن	٢٨
كتاب الزكاة	٢٩
باب زكاة الماشية	٣٠
فصل واول نصاب الابل	٣١
فصل واول نصاب البقر	٣٢
فصل واول نصاب الغنم	٣٣
فصل والمخلطة تأشير	٣٤
باب زكاة الزروع	٣٥
باب زكاة الذهب والفضة	٣٦
فصل ومن له دين لازم	٣٧

صحيفه الموضوع

زكاة النخل

وركة المعدن

الفضة

الاصنام الثمينة

الصيام

الاعتكاف

الحج والعمرة

يعتمر على الحرم

من دخل مكة

افعال يوم النحر

طواف الافاق